

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
وأهمية تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في تعزيز
المبادلات التجارية

تقرير مقدم من
الأمانة العامة لاتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة
للبلاد العربية

إلى
اجتماع لجنة التنفيذ والمتابعة
لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

القاهرة: 10 - 11 شباط (فبراير) 2001

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وأهمية تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في تعزيز المبادلات التجارية

مقدمة

تنفيذاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1350 د(61) بتاريخ 11/2/1998، الخاص بإقامة "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى"، والقاضي بإعداد تقرير دوري يقدم إلى اللجنة التنفيذ والمتابعة" حول تطور المبادلات التجارية العربية والمشاكل والمعوقات التي تواجه القطاع الخاص خلال تطبيق البرنامج التنفيذي ومقترحاته لمعالجتها، يسر الأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية أن تتقدم بتقريرها بهذا الخصوص.

ويقسم التقرير إلى أربعة أجزاء: يتناول الأول منها أوضاع التجارة العربية الخارجية والبيئية خلال عام 1999، بالمقارنة مع عام 1998 وما قبلها. ويعرض الجزء الثاني مدى التزام الدول العربية بتطبيق البرنامج التنفيذي ولاسيما لجهة إلغاء القيود غير الجمركية والضرائب والرسوم ذات الأثر المماثل. ويعالج الجزء الثالث التحديات التي تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل انتشار تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. أما الجزء الرابع فيتناول أهمية المعلومات في تعزيز المبادلات التجارية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وذلك بناء على الردود التي وافتنا بها الغرف العربية على الاستبيان الذي أعدته الأمانة العامة للاتحاد حول المعلومات (مرفق نسخة عنه).

أولاً - التجارة الخارجية العربية

1- نظرة عامة

تشير التقديرات الأولية الصادرة عن صندوق النقد العربي إلى تحسّن في التجارة الخارجية للبلاد العربية نسبته 9.3% عام 1999. وتعزى هذه الزيادة، إلى النمو الذي شهدته الصادرات العربية والمقدّر بحوالي 19.8%، في حين حافظت الواردات العربية على قيمتها بتراجع طفيف نسبته 0.1%. ولا شك في أن الآثار الإيجابية للارتفاعات الملحوظة في أسعار النفط خلال عام 1999 بدأت بالتأثير على التجارة الخارجية التي كانت قد شهدت تراجعاً عام 1998 نسبته 8.9% بسبب تراجع الصادرات الإجمالية بنسبة 21.5%، مع التدهور الكبير في أسعار النفط.

وقد أدى النمو في الصادرات العربية خلال عام 1999 إلى تحقيق فائض في الميزان التجاري لمجموع الدول العربية مقداره 10.8 مليار دولار، مقابل عجز بلغ 16.5 مليار دولار عام 1998. وسجّلت صادرات بعض الدول غير النفطية نمواً ملحوظاً أيضاً، ولاسيما صادرات سوريا بنسبة 19.6% ومصر بنسبة 18.9%. وقد أشارت إحصاءات صندوق النقد الدولي لعام 1999، إلى تحقيق نمو كبير في صادرات كل من تونس والمغرب نسبته 100% و59% على التوالي، كما هو مبين في الجدول رقم (1).

واستناداً إلى إحصاءات صندوق النقد الدولي فإن التحسّن الذي سجّله التجارة العربية الإجمالية عام 1999 زاد عن معدل نمو التجارة الدولية للعام نفسه والبالغ نسبة 2.6%، مما أدى إلى تحسّن نسبة إجمالي التجارة العربية من قيمة التجارة العالمية إلى حوالي 2.86%، مقابل 2.76% عام 1998. وشكّلت الصادرات العربية الإجمالية حوالي 2.8% من الصادرات العالمية عام 1999 مقابل 2.5% عام 1998. أما الواردات العربية الإجمالية، فشكّلت 2.9% من الواردات العالمية عام 1999، مقابل 3% عام 1998.

وتستأثر السعودية بالنسبة الأكبر من الصادرات العربية الإجمالية ما يمثّل 29.4% في عام 1998. وتشكّل الدول النفطية (السعودية والإمارات والكويت والجزائر وليبيا وسلطنة عُمان وقطر) مجتمعة 78% من إجمالي الصادرات العربية. ومن دون صادرات النفط، احتلت

الإمارات النسبة الأكبر من الصادرات العربية حوالي 26% بعد احتساب بند إعادة التصدير، يليها السعودية بنسبة 15.6%، فلسطين عُمان 13.6%، فتونس 10%، والجزائر 8.7% والمغرب 8%.

2- الهيكل السلعي للصادرات العربية الإجمالية

وفقاً للتصنيف الموحد للتجارة الدولية (SITC)، تشير إحصاءات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2000 بأن بند الوقود المعدني لا يزال يستأثر بالنصيب الأعلى من الصادرات العربية وذلك بنسبة 68% عام 1999. وتأتي في المرتبة الثانية المصنوعات بنسبة 15.8%، يليها المواد الكيماوية 5.3%، ثم الأغذية والمشروبات بنسبة 3.9%.

3- اتجاهات الصادرات الخارجية

حافظت التجارة الخارجية العربية على اتجاهاتها مع الشركاء التجاريين الرئيسيين للدول العربية. وتشير التقديرات الأولية لصندوق النقد العربي، بأن الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي، الذي يعتبر الشريك التجاري الأول للدول العربية، قد اتجهت إلى الانخفاض بدرجة طفيفة لتبلغ 26.9% عام 1999، مقارنة بنسبة 27.1% عام 1998. ويعزى ذلك إلى ثبات مستوى الطلب على الصادرات النفطية العربية من بعض دول الاتحاد الأوروبي خلال عام 1999. ويذكر أن الاتحاد الأوروبي يستورد الوقود المعدني والزيوت من البلاد العربية بنسب تتراوح بين 60-70% من إجمالي ما تستورده دول الاتحاد من السلع العربية. وتظهر إحصاءات الأمم المتحدة خلال الفترة 1993-1997، أن معدل النمو السنوي لمستوردات الاتحاد الأوروبي من إجمالي السلع العربية بلغ 1.9%، وأنه من دون بند الوقود المعدني والزيوت يصبح معدل النمو 9%.

وفي عام 1999، انخفضت حصة الصادرات العربية باتجاه الولايات المتحدة من 10.4% عام 1998 إلى 9.9% عام 1999 بالرغم من زيادة الطلب على النفط، في حين ارتفعت نسبة صادرات الدول العربية المتجهة إلى اليابان من 16.6% عام 1998 إلى 18.2% عام 1999، وتلك المتجهة إلى دول جنوب شرق آسيا من 11% عام 1998 إلى 12% عام 1999.

4- مؤشرات انكشاف اقتصاديات الدول العربية

تبيّن إحصاءات صندوق النقد العربي أن نسبة التجارة العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي لكافة الدول العربية (ما عدا الصومال والعراق وجيبوتي)، قد بلغت نسبة مقدارها 57.7% عام 1999، مقابل 51.5% عام 1998. وهذه النسبة هي إحدى مؤشرات انكشاف البلاد العربية على العالم، وتعكس مدى تأثر الاقتصاديات العربية بتقلبات أسعار البترول.

ويختلف دور التجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي من بلد عربي إلى آخر، وذلك بحسب موارده الاقتصادية ودرجة انفتاحه وكبير أسواقه الداخلية والسياسات الاقتصادية المتبعة. وتدل الإحصاءات الواردة في جدول رقم (2) أن نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي عام 1998 تراوحت بين نسب تقريبية مرتفعة لكل من الإمارات (130%)، وموريتانيا (119%)، وقطر (97.6%)، وسلطنة عُمان (80%)، ونسب متدنية لكل من مصر والسودان (24.8%).

وسجّلت الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي لكافة الدول العربية تحسناً من نسبة 26.3% عام 1998 إلى 29.5% عام 1999، فيما تراجعت نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي من 30.1% إلى 28.2%.

وبالاعتماد على مؤشرات أخرى للتجارة الخارجية، يلاحظ أن تغطية الصادرات للواردات لمجموع الدول العربية قد تحسّنت من نسبة 87.4% عام 1998 إلى 104.8% عام 1999، أي أنه مقابل كل دولار حصل من التصدير، تم استيراد بما قيمته 90 سنتاً، فيما دفع مقابل كل دولار تصدير عام 1998 ما قيمته استيراداً 1.14 دولاراً. وقد اختلفت هذه النسبة من بلد عربي إلى آخر. وعموماً، فإنها تشكّل نسب مرتفعة في الدول التي تتمتع بموارد نفطية، فيما تشكّل نسب منخفضة في كل من لبنان ومصر وجيبوتي والأردن. وباستثناء الصادرات البترولية، بلغت تغطية الصادرات للواردات نسبة 0.33 عام 1999، أي أن كل دولار تم تحصيله من التصدير استوردت الدول العربية مقابله بما قيمته حوالي 3 دولارات.

5- التجارة العربية البينية

تشير إحصاءات صندوق النقد العربي إلى زيادة في إجمالي التجارة العربية البينية نسبتها 4.6% عام 1999، وتقل هذه النسبة عن الزيادة التي حققتها التجارة الخارجية للدول العربية خلال العام نفسه والبالغة نحو 9.3%.

وبحسب التقديرات الأولية، شكّلت الصادرات العربية البينية نسبة 8.4% من إجمالي الصادرات العربية عام 1999، وذلك مقابل 9.7% عام 1998. ويعكس هذا الوزن الهام لصادرات النفطية في إجمالي الصادرات العربية. وهذه النسبة أصلاً لا تعكس واقع هذه التجارة كما ذكرنا في تقارير سابقة وذلك نظراً لجملة من الأسباب، أهمها: وجود تجارة بين الدول العربية المجاورة لا تدخل ضمن الإحصاءات الرسمية لتمثيلها تجارة غير رسمية، وحالة الحصار التي يتعرّض لها العراق والتي لا تعكس الإمكانيات التصديرية الفعلية في ظل ظروف طبيعية، على الرغم من عودة جزء من النفط العراقي إلى السوق الفورية العالمية. أضف إلى ذلك شمول الصادرات العربية على صادرات البترول والغاز وهي سلع استراتيجية تخضع لاعتبارات خاصة عالمية وتقرر أسعارها في الأسواق العالمية.

وبحسب الإحصاءات، فإن نسبة الصادرات العربية البينية إلى إجمالي الصادرات العربية، دون احتساب صادرات البترول، قد بلغت 23.4% عام 1998 و26.1% عام 1999 حسبما هو مبين في الجدولين رقم (2) و(3). وبلغت هذه النسبة بحسب إحصاءات صندوق النقد الدولي 16.8% عام 1998 و22.9% عام 1999، مقابل 7.1% و6.8% على التوالي بتضمين صادرات البترول. وإذا قارنا بين نسب الصادرات العربية البينية مع صادرات البترول وبدونها لعام 1998 للأقطار المصدرة للنفط نجد أن النسب تختلف: السعودية 72.2% بدل 12.7%، الكويت 32.5% بدل 4.2%، سلطنة عُمان 45% بدل 13.5%، قطر 12.4% بدل 4.7%، سوريا 51% بدل 27.8%، كما هو مبين في الرسم البياني المرفق.

ويشكّل عدم توافر وسائل نقل منتظمة بين بلاد المغرب والمشرق العربي وبأسعار مناسبة عائقاً أمام تطور التبادل التجاري البيني. لذا نجد أن نسبة الصادرات العربية البينية إلى إجمالي الصادرات العربية بين بلاد المشرق العربي والمغرب متدنية نسبياً. وباستثناء السعودية والمغرب اللتان تتمتعان بنشاط تجاري لافت، فإن الصادرات البينية يقع معظمها في إطار البلدان المجاورة. وتتجه نسبة 59% من صادرات دول المغرب العربي إلى العالم العربي إلى دول

المغرب العربي نفسها، كما تبين الإحصاءات العربية البينية لعام 1998، بينما تذهب ثلاثة أرباع صادرات دول مجلس التعاون الخليجي إلى العالم العربي إلى دول مجلس التعاون الخليجي (متضمناً مكونات النفط). وفيما يخص بلدان المشرق العربي (لبنان، سوريا، الأردن، مصر والسودان)، فإن صادراتها تتجه إلى أسواق عربية متنوعة، وتشكل أسواق دول مجلس التعاون الخليجي حوالي 49% من إجمالي صادراتها إلى العالم العربي.

ثانياً - المعوقات والقيود غير الجمركية والضرائب والرسوم ذات الأثر المماثل

قامت الأمانة العامة لاتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، على مدى ثلاث سنوات، باستجلاء آراء الغرف العربية، ورجال الأعمال، وشركات الشحن والتخليص في مجال التعامل التجاري بين الدول العربية، وذلك بهدف تبيان مدى التزام الدول العربية بالبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وقد تم في سبيل ذلك عقد عدة اجتماعات وإجراء العديد من اللقاءات والمقابلات. وقد وجدنا أن ثمة فائدة في هذا التقرير، من تويب وعرض جملة ما تم التوصل إليه، في سبيل التعرف على المعوقات التي ما زالت تعترض المصدر العربي، لجهة القيود الجمركية وغير الجمركية، والآراء حول أنسب الحلول بشأنها.

وفي ما يلي تلخيصاً لأهم المعوقات التي تحول دون انسياب السلع بين البلاد العربية، أخذاً بعين الاعتبار أن هناك جهوداً مستمرة لتذليل هذه المعوقات.

1- شهادات المنشأ

هناك مشكلة تتعلق بشهادة المنشأ في إطار تطبيق برنامج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وبصورة عامة، تجد الشركات صعوبة عند احتساب القيمة المضافة والتكاليف الأجنبية في شهادة المنشأ. وقد تكون البضائع مسعرة بالدولار الأميركي وليس بالعملة الوطنية. وهناك أمثلة عديدة وافتنا بها شركات النقل عن شهادات منشأ عربية لم تستوف الشروط، بسبب خطأ في التدوين أو نقص في المعلومات. وأحياناً لا يكون واضحاً إذا كانت القيمة المضافة 40% عند باب المصنع، وأحياناً يتم تضمين قيمة الشحن وسعر البضاعة في بند واحد وبالتالي لا تعتمد الشهادة للتخفيض الجمركي. وينص البرنامج التنفيذي على أن تتضمن شهادة المنشأ بنوداً

يجب التمييز بينها بشكل صحيح، وفي ظل عدم وجود تدريب كاف لدى الموظفين حول كيفية إصدار هذه الشهادات، لا تستوفي الشهادة الشروط.

وإلى جانب شهادة المنشأ والفاكتورة لبضاعة عادية، هناك بعض البلدان العربية التي تطلب شهادة مطابقة للمواصفات. وأحياناً تطلب شهادات أخرى بناء على شروط عقد البيع مع المستورد العربي مثل شهادة الفحص أو المعاينة قبل الشحن، أو الجودة.

وتجري التصديقات في الدول العربية على الفاتورة والشهادة. ويلاحظ عموماً أن إجراءات التصديق مطوّلة، وتدخل في عملية التصديق عدة أطراف حسب نوعية البضاعة. وعلى أقل تقدير، فإن المطلوب تصديق ثلاثة أطراف: الغرفة التجارية والصناعية، وزارة التجارة، والقنصلية. والمشكلة تقع عند الحاجة إلى تصحيح خطأ ما في الشهادة، إذ إن أي خطأ بسيط قد يعني تعطيل الشاحنة لفترة طويلة. فضلاً عن أن الأمر ينطوي أحياناً على نفقات غير منظورة.

أما رسوم التصديق فهي عموماً مرتفعة، وفي بعض الأحيان منخفضة (مثلاً في السعودية والكويت ومصر)، وهي غير مقطوعة ومربوطة بقيمة البضاعة.

ومن المقترح في هذا المجال القيام بالأمر التالي:

- إجراء دورات تدريبية للموظفين حول كيفية إصدار شهادات المنشأ.
- أن تصبح الغرف التجارية والصناعية والزراعية صاحبة الحق الأول بإصدار شهادة المنشأ.
- التصديق على الفاتورة فقط.
- إتمام كافة التصديقات في مكان واحد وليس في عدة أماكن، في حال الإصرار على إبقائها كما هي.
- تقليل عدد التصديقات خصوصاً بالنسبة للشهادات الصحية والمختبرية، باعتبار أن السلع المصنّعة في بلد ما تكون عادة مرخّصة من قبل الجهات المسؤولة، مما ينفي ضرورة وجود هذا العدد من التصديقات.
- تعديل "الاتفاقية الموحدة لمجلس التعاون الخليجي" لتكون متناسقة مع البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- الإسراع في الاتفاق على قواعد المنشأ التفصيلية.

- الاتفاق بشكل نهائي على كيفية معاملة منتجات المناطق الحرة الصناعية.

2- التخفيضات الجمركية

كان ثمة شكوى في السنة الأولى من تطبيق البرنامج التنفيذي بالنسبة لكيفية احتساب التخفيض خصوصاً في ظل زيادة التعريفات الجمركية، وقد حصل تبيان في الرأي مع الجهات الجمركية حول السعر الأساسي الذي يجب أن يحتسب على أساسه التخفيض. كذلك يتذمر بعض الدول من أن البعض الآخر لا يلتزم بالتخفيض. وفي بعض الأحيان يتم استبدال الرسوم الجمركية السابقة برسوم نوعية قد تفوقها من حيث القيمة. كذلك يتذمر البعض من تحديد القيمة المضافة عند باب المصنع حيث أن النقل الداخلي في كثير من الأحيان يشكل نسبة لا بأس بها من القيمة المضافة الوطنية.

وفي هذا الصدد هناك مطالبة بضرورة القيام بما يلي:

- الالتزام بالتخفيضات الجمركية المتفق عليها وباحتساب السعر الأساسي.
- أن تكون تكلفة النقل الداخلي جزءاً من القيمة المضافة على البضاعة في حال كون الاستخدام وطني المنشأ.

3- الاستثناءات والزرزامة الزراعية

أعربت الردود عن تخوفها من عدم الالتزام بالقواعد والضوابط التي وضعت للاستثناءات. وثمة تخوف أن تزداد السلع المستثناة التي لا تخضع للتخفيض ولا للإعفاء من القيود الإدارية.

وجرت المطالبة بضرورة القيام بما يلي:

- الالتزام الجدي بما يتم الاتفاق بشأنه في إطار لجنتي المفاوضات والتنفيذ والمتابعة، وتوفير آليات للتفاوض الجماعي والثنائي في إطار هاتين اللجنتين.
- عدم المبالغة في استخدام الاستثناءات والزرزامة الزراعية.
- قيام الدول العربية التي تبدي استعداداً لتنفيذ البرنامج بدون استثناءات أو زرزامة زراعية - كالسعودية ومصر - والتي تشكل مراكز تجارية هامة لبعض البلدان

الأخرى، إعلان إلغائها لكل القيود التجارية فيما بينها مع الاحتفاظ بحق المعاملة بالمثل تجاه الدول المتحفظة التي ستجد بالتالي مصلحتها أن تجنح نحو التحرير.

4- اشتراطات إضافية عند الاستيراد أو التصدير

أ- رخص الاستيراد والتصدير

ما زال المصدر والمستورد العربي يعاني من هذه التراخيص. فهناك بلاد ما زالت تفرض رخصاً للاستيراد، إما على جميع السلع أو على عدد مختار منها. وهناك أنواع بضائع يمنع استيرادها إلا من قبل الدولة. والمشكلة هو أن الاستثناءات التي تم الاتفاق عليها في إطار البرنامج التنفيذي لا تعفي فقط السلع المستثناة من التخفيض الجمركي بل تبقى أيضاً القيود الإدارية والكمية على هذه السلع. وفي حالات نادرة من الضروري الحصول على تراخيص لتصدير المنتجات الزراعية التي تحصل على الدعم غير المباشر من الدولة.

وتجري المطالبة بإلغاء تراخيص التصدير والاستيراد أمام السلع العربية.

ب- المبالغة في المواصفات والمقاييس

بعض الردود أشارت إلى أنه يجري تعمّد استخدام الشروط والمواصفات طالما مسموح بها في سبيل تقييد حركة التجارة. وهناك في المنطقة مواصفات عربية ومواصفات خليجية ومواصفات وطنية. وأكثرها تقييداً المواصفات الوطنية. وذكر أنه في السعودية والكويت وقطر يوجد مواصفات قياسية وطنية. وهذه المواصفات منها ما هو إلزامي، ومنها ذات طبيعة استرشادية. أما الالتزام بالمواصفات الخليجية فمطلوب. وقيل أنه للحصول على شهادة مطابقة للمواصفات السعودية فإن الأمر قد يتطلب وقتاً طويلاً ورسوماً عالية. والمشكلة الرئيسية أمام المصدر العربي هو في تعددية المواصفات لنفس المنتج وتعدد وتضارب الاجتهادات الإدارية في تطبيقها.

وجرى التأكيد على الأهمية القصوى لتوحيد المواصفات العربية.

ج- المبالغة في الإجراءات الصحية والمختبرية

هناك مبالغة في هذه الإجراءات. وتتعدد الجهات والمختبرات التي تتأكد من مطابقة البضاعة. والإجراءات المختبرية عموماً بطيئة، لاسيما بالنسبة للمنتجات الغذائية المستوردة بسبب عدم كفاية المختبرات وضعف تجهيزاتها ومركزيتها.

وجرت المطالبة في هذا الصدد بالسماح للقطاع الخاص بإقامة مختبرات معقمة تقوم بالفحص بجانب مختبرات الدولة، وإيجاد مواقع مختبرات قرب الحدود البرية.

د- على صعيد الجودة

موضوع الجودة غير مطبّق بشكل عام بين الدول، لكنه موجود فيما بين المصانع. وعامل الجودة ينمو تدريجياً في البلاد العربية، وأصبح التعامل به خاصاً بين البائع والمستهلك. مثلاً المستهلك السعودي يطلب من المصانع الأخرى الاهتمام بعامل الجودة. وفي قطر، ما زالت صناعات الحديد والصلب القطرية الحائزة على أعلى درجات الجودة العالمية تخضع في الدول العربية لفحوصات مخبرية قبل السماح لها بدخول الأسواق العربية.

وجرت المطالبة بإعطاء المنشآت العربية الحاصلة على شهادة أيزو، الحق بحكم التعريف وفي حال توفّر الشروط الأخرى، بتصدير بضاعتها إلى البلدان العربية الأخرى دون الحاجة إلى فحوصات.

5- قيود نقدية

ثمة شكاوى من بعض الإجراءات المصرفية المتعلقة بالقطع الأجنبي. وتشير التقارير إلى وجود رقابة صارمة على النقد الأجنبي وعدم قابلية التحويل ووجود سوق سوداء للصراف وتعدد أسعار الصرف تبعاً. كذلك هناك شكاوى من بطء الإجراءات المصرفية حيث يقوم البنك معزز الاعتماد بالتأكد من إضافة القيمة لحساباته قبل دمجها للمصدر، خاصة عندما يكون الاعتماد مبلغاً عن طريق بنك آخر. وهناك بلاد عربية تتمسك بضرورة وصول البضاعة أولاً وفحصها في ميناء الوصول قبل سداد قيمتها.

6- قيود أخرى

كان أهمها تأشيرات السفر، واقترح في هذا الصدد تسيير انتقال الأفراد وخصوصاً رجال الأعمال (تأشيرات فورية لرجال أعمال).

7- الاتفاقيات الثنائية

تبيّن أن الاتفاقيات الثنائية تلعب دوراً معرقلاً أمام تنفيذ البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حيث نجد أحياناً قوائم سلع مستثناة تفوق ما ينص عليه البرنامج التنفيذي، أضف إلى ذلك التأثيرات السلبية لهذه الاتفاقيات لناحية معاملة الدولة الأولى بالرعاية والمعاملة الوطنية. وجرت المطالبة بإنهاء العمل بهذه الاتفاقيات على أن يحل مكانها البرنامج التنفيذي بكل تفاصيله.

8- الضرائب والرسوم ذات الأثر المماثل

لا شك أن الدراسة القيمة التي تقدّم بها صندوق النقد العربي حول الضرائب والرسوم ذات الأثر المماثل للتعريفية الجمركية، تعطي صورة واضحة عن حجم وقيمة الرسوم التي تفرض على البضائع المصدّرة والمستوردة في البلاد العربية. وكانت الدراسة قد أشارت إلى كون هذه الضرائب والرسوم تدخل تحت مسميات مختلفة في الدول العربية، وتتعدد طرق احتسابها وكثيراً ما تستوفى كأمانات لحساب دوائر أخرى أو لخزينة الدولة. وتقسم الدراسة هذه الرسوم والضرائب إلى ثلاث فئات: رسوم "خدمات" ذات الأثر المماثل، ضرائب ورسوم استيراد "خاصة" ومكتملة للتعريفية الجمركية، وضرائب ورسوم محلية ذات الأثر المماثل.

وفي إطار رسوم الخدمات ذات الأثر المماثل، تعتبر الدراسة بأن احتساب رسم الخدمة المقدّمة على أساس القيمة المستوردة يعتبر مخالفاً للقاعدة، ذلك أنه بذلك تتعدى القيم المستوفاة التكلفة الفعلية لهذه الخدمة، ومثال ذلك رسوم الطوابع ورسوم القنصلية التي تحسب كنسبة من القيمة في الدول العربية، ورسوم إحصاء وخدمات الجمارك كنسبة من القيمة المستوردة، بالإضافة إلى رسوم لها صلة بالمصلحة العامة كرسوم بيطرة ورسوم المرور والسير على الطرق. وكنا قد أشرنا في أكثر من موقع في تقاريرنا المقدّمة إلى "لجنة التنفيذ والمتابعة" إلى أن رسوم التصديق عموماً في البلاد العربية مربوطة بقيمة البضاعة وتجري التصديقات على الفاتورة

والشهادة. ونضيف هنا أيضاً إلى أن رسم 4 بالألف الذي تنص عليه اتفاقية تنظيم النقل بالعبور (الترانزيت) بين الدول العربية هو أيضاً ضمن الضرائب والرسوم ذات الأثر المماثل.

وبالنسبة لضرائب ورسوم الاستيراد المكتملة للتعريفات الجمركية والتي تستوفى على الواردات دون مقابل خدمات في بعض الدول العربية، إما في سبيل دعم التنمية أو لمواجهة نقص في إيرادات الخزينة أو صعوبات في ميزان المدفوعات أو لمكافحة الإغراق والدعم، فقد أشارت الدراسة إلى كونها مرتفعة وباتت تأخذ طابع الاستمرارية في البلدان التي فرضت فيها.

أما بالنسبة للرسوم والضرائب المحلية ذات الأثر المماثل والتي تفرض على الواردات ولا تفرض على الإنتاج الوطني الممثل للواردات، أو التي تفرض على الواردات بنسب تفوق النسب المفروضة على المنتجات الوطنية أو التي تحتسب بطريقة مختلفة على الواردات بغرض تمييز وحماية المنتجات الوطنية، فقد أكدت الدراسة على الاختلافات الملحوظة في قاعدة احتساب الوعاء الضريبي أمام السلع المستوردة بحيث تقوم غالبية الدول المعنية باحتساب الضريبة المحلية على القيمة المستوردة (سيف) مضافاً إليها التعريفات الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، مما يرفع من درجة الحماية الجمركية أمام السلع المستوردة وينفي عن الواردات مبدأ المعاملة الوطنية.

وكما تبين الدراسة، فإن الضرائب والرسوم ذات الأثر المماثل منتشرة بشكل كبير في الدول العربية، وهي تدخل في كل بلد عربي تحت تسميات مختلفة، مما يفترض العمل سريعاً على إزالتها. وفي هذا الإطار، لا بد من التأكيد على التوصيات التي توصلت إليها الدراسة ودعوة الدول العربية إلى الالتزام بالقرارات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بهذا الخصوص، إن لناحية تحديد الوعاء الضريبي للتوصل إلى منح تلك السلع معاملة وطنية، وإلغاء الرسوم القنصلية والطوابع على شهادات المنشأ العائدة للبضائع العربية المستوردة من الدول العربية الأطراف في البرنامج التنفيذي، والتعاون في سبيل تحقيق إزالة هذه الرسوم والضرائب من خلال دمجها بالتعريفات الجمركية التي يسري عليها التخفيض الجمركي. ولا بد أن تعمل الدول العربية على تحقيق المزيد من الشفافية في التعامل والإفصاح عن الرسوم والضرائب تلك والتعريف بأسس احتسابها، والالتزام الدول الأطراف المستخدمة لهذه الرسوم والضرائب بتقديم جداول التعريفات الجمركية مبين فيها الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل المطبقة فعلاً منذ بدء تاريخ تنفيذ البرنامج التنفيذي، والعمل على ربط رسوم خدمات الاستيراد بالتكلفة الفعلية. كذلك لا

بد من العمل على إخضاع الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل إلى التخفيض التدريجي، أسوة بالرسوم الجمركية، كما سبق وأن اقترحنا في تقارير سابقة.

9- إجراءات تمييزية

مثل هذه الإجراءات موجودة وفقاً لما تتيحه الاتفاقيات الثنائية. وثمة تمييز مثلاً في الرسوم المدفوعة على الشاحنات. وسوف تجري معالجة هذا التمييز في إطار النقل وإجراءات الحدود. وهذه الإجراءات التمييزية تنفي مبدأ المعاملة الوطنية.

10- النقل وإجراءات الحدود

تلازماً مع مسار إلغاء القيود غير الجمركية والضرائب والرسوم ذات الأثر المماثل، أولت الأمانة العامة للاتحاد اهتماماً كبيراً بعملية تسهيل انسياب البضائع على الحدود، نظراً لكون معظم التجارة العربية البينية تتم بواسطة النقل البري. وفي هذا الإطار، تمت الدعوة إلى تطوير اتفاقية تنظيم النقل بالعبور (الترانزيت) بين الدول العربية، وكذلك الاستفادة من عملية الانضمام إلى الاتفاقية الجمركية بشأن النقل الدولي للبضائع بمقتضى دفا تر النقل الدولي الطرقي (التير) لعام 1975، نظراً لأهمية ذلك في تحسين وتبسيط الإجراءات الجمركية للمرور العابر. ويذكر أنه حتى الآن انضم كل من تونس والمغرب ولبنان وسوريا والأردن والكويت إلى هذه الاتفاقية، وثمة مساع لدول مجلس التعاون الخليجي في هذا المجال. ويبدو أن الاتحاد الدولي للنقل الطرقي على استعداد لضمان المبالغ المستحقة على العبور لدى السلطات الجمركية، كما أعرب عدد من الغرف العربية عن رغبته في كفالة الدفاتر المستخدمة وإصدارها. ويذكر أنه قد عقدت في مدينة عمّان بتاريخ 10/31-2000/11/1 حلقة دراسية إقليمية بشأن النقل الدولي البري، بتنظيم مشترك بين المجلس التنفيذي للاتفاقية الجمركية بشأن النقل الدولي (العابر) للبضائع بمقتضى دفا تر النقل الدولي الطرقي لعام 1975، وأمانة الاتفاقية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعي لغربي آسيا، ودائرة الجمارك العامة التابعة لوزارة المالية الأردنية. وقد شاركت الأمانة العامة للاتحاد العام للغرف العربية في هذه الحلقة.

هذا وتجمع الردود بأن التكلفة الحقيقية في النقل هي في التعقيدات الجمركية وعمليات المعاينة. ويجري عادة على الحدود الجمركية فتح المستوعب وإنزال البضاعة وتفقيشها وغزها بالسبخ ثم يعاد توضعها وتحميلها وتدفع الشاحنة أجرة التنزيل والتحميل. وتتكرر العملية عند

حدود جمارك أخرى، وتصل البضاعة في النهاية في حالة صعوبة. وقد أبدت إحدى الشركات استعدادها واستعداد التجار والصناعيين للمشاركة في كلفة شراء "سكانر" لتصوير ما بداخل المستوعبات عند الحدود، وذلك بشرط تخليص بضائعهم بسرعة، تخفيضاً في الخسائر التي تتوجب عليهم من جراء التأخير.

وبالإضافة إلى الأعباء المالية المتوجبة على الناقل من خلال الرسوم والبدلات والضرائب، هناك مبالغة في كثرة المعاملات وعدد التوقيعات المطلوبة. كذلك هناك مشكلة من التوقف على الحدود. ويستغرق هذا الكثير من الوقت وله كلفة مادية، وهي كلفة الفرصة البديلة عند التاجر. وقيل في هذا المجال، بأن السيارات في بعض الحالات تنتظر لفترة تتراوح بين 10 و25 يوماً من أجل إحضار الموافقات من السلطات الرسمية المعنية، علماً بأن السائق يحمل معه جميع الأوراق الرسمية من فواتير وشهادات منشأ واعتماد مصرفي.

ويذكر أنه فيما يتطلب قطع المسافة بين بيروت إلى الأردن فترة زمنية لا تتعدى يومين، تقضي الشاحنات في كثير من الأحيان، يومين إضافيين أو أكثر بالانتظار على الحدود، بسبب نظام الترفيه المعمول به. وكانت ثمة شكوى من التصدير إلى السعودية، حيث يطلب إصاق بطاقة البيان على كل سلعة وعلى أجزاء السلعة، وعلى الكرتونة وألا تعاد البضاعة، ويرفض أي بيان جمركي بغير اللغة العربية. وأشار في هذا السياق إلى أنه في حين تستغرق عملية نقل مستوعب في منطقة جبل علي إلى الطائرة 12 ساعة، تأخذ حوالي 4 أيام في لبنان، ويومين في العقبة وحوالي 12 يوماً في سوريا. وجرت المطالبة بضرورة ملاءمة التشريعات والإجراءات الجمركية بناء على المنهجية التي وضعتها منظمة الجمارك العالمية لتطوير الخدمة الجمركية.

وفي دراسة أعدتها إحدى شركات تخليص البضائع في لبنان عن التكلفة المتوقعة على الحدود العربية، جرى توضيح حجم المعوقات والنفقات التي يتكبدها المصدر وشركات الشحن خلال عبور الحدود البرية العربية. قامت الدراسة بداية بمعاينة حالة شاحنة متقلة من أمستردام إلى روما ضمن الاتحاد الأوروبي على مسافة 1700 كم تقريباً، وللمقارنة حالة شاحنة مثيلة من بيروت إلى الرياض وهي نفس المسافة تقريباً، وجاءت النتائج كالتالي.

الوقت المتوقع للرحلة/ أمستردام روما = 50 ساعة.

الوقت المتوقع للرحلة/ بيروت السعودية = 250 ساعة، أي ما يوازي خمسة أضعاف.

الكلفة على الحدود أمستردام/روما (6 معابر) = صفر.
التكلفة على الحدود بيروت/الرياض (6 معابر) = 600 دولار للرحلة.

وتشير الدراسة بأن الكلفة على الحدود البرية تشكّل حوالي 60% من إجمالي كلفة النقل، بما في ذلك أجور الشحن. وأكّدت بأن هذه التكلفة المرتفعة تحد من مجالات الاستثمار في الشاحنات، وبالتالي تعيق بناء أسطول للنقل البري.

وأشير إلى أن رسوم الترانزيت على الشاحنة أو البضاعة مرتفعة ويجب خفضها، وهي تزيد عن قيمة الخدمات المقدّمة. وكان ثمة شكوى من ارتفاع رسم الترانزيت على الشاحنات العابرة بصفة كفالة (قيل أنها غير مستردة) لتأمين عدم تفريغ البضاعة في بلد العبور.

وتختلف إجراءات التخليص الجمركي من بلد عربي إلى آخر. وعموماً فإن إجراءات التخليص والتأمين غير سريعة في البلاد العربية، باستثناء إمارة دبي. أما الرسوم المطلوبة على التخليص، فقيل أنها مقبولة في دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء إمارة دبي، ومرتفعة في لبنان وسوريا ومصر. أما في الأردن فرسوم التخليص عادية. وبحسب إحدى شركات النقل تبلغ الرسوم في مرفأ العقبة حوالي 40 دولاراً، بينما في مرفأ بيروت حوالي 150 دولار بدون النقل، وفي السعودية 60 دولاراً. ويعود ارتفاع الرسوم في كثير من الأحيان إلى وجود مصاريف غير منظورة. والمطلوب اعتماد أسلوب المنافسة والسماح للشركات القيام بالتخليص الجمركي.

وهناك اختلاف في الرسوم التي تخضع لها الشاحنات. ويذكر بأن الشاحنات لا تخضع لمعاملة الدولة الأولى بالرعاية ولا للمعاملة الوطنية، بل للاتفاقات الثنائية القائمة بين الدول العربية. تدفع الشاحنة اللبنانية العابرة الحدود السورية إلى السعودية 163 دولاراً على الحدود السورية بينما تدفع الشاحنة السورية أكثر 189 دولاراً والشاحنة الأردنية 214 دولاراً، وذلك بدل أتعاب مازوت وتزفوق وعمال ورسم ذرة ورسم فرعية وخدمات وغيره. وعلى الحدود الأردنية، تدفع الشاحنة اللبنانية 15 دولاراً بينما الشاحنة السورية تدفع 135 دولاراً لكل شاحنة (كشاحنة وليس كبضاعة) وهذه بدل أتعاب مازوت. والمطلوب إقرار المعاملة الوطنية للشاحنات والبضائع والركاب. كذلك الالتزام بما يقام على الصعيد الرسمي من توحيد للحمولة المحورية للشاحنات، مما يخلق حالة منافسة متساوية في البلاد العربية. ولا بد من العمل على تحسين أوضاع الشاحنات في البلاد العربية ليصبح بإمكانها تحميل بضائع أكثر. فبينما يبلغ وزن الشاحنة في أوروبا 7 طن لأنها مصنوعة من ألمنيوم ومعادن خفيفة، يبلغ وزنها في البلاد العربية حوالي 12

طناً، وهذا يخفّض من وزن حمولتها. كذلك المطلوب إصدار دفتر المرور العربي في سبيل تسهيل انتقال الشاحنات.

وأجمعت الردود على أن اتفاقية تنظيم النقل بالعبور (الترانزيت) بين الدول العربية لم تعد صالحة، وهي أصلاً غير مطبّقة بشكل صحيح ويحكمها اتفاقات ثنائية. وطالبت الردود بضرورة مواءمتها مع البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ولاسيما لجهة إلغاء رسم الترانزيت 4 بالألف، إذ إنه فيما تترك اتفاقية الترانزيت الحرية للدول في تحديد الرسم بـ 4 بالألف وما دون، يدعو البرنامج التنفيذي إلى إلغاء الضرائب والرسوم ذات الأثر المماثل للتعريفية الجمركية.

وأضيف بأن نطاق تطبيق اتفاقية النقل بالعبور (الترانزيت) بين الدول العربية كان خاطئاً في الأصل، إذ يجري التطبيق في الوصول النهائي للبضائع، بمعنى أنه إذا أراد تاجر لبناني جلب بضائع من السعودية مستوفية الشروط بشهادة منشأ عربية مع كامل التصديقات، لا يستوفي شروط الإعفاء إلا في لبنان، وعند مرور الشاحنة التابعة له بالأردن وسوريا يفرض عليها رسم مرور ورسم ترفيق ورسم مازوت، أي أنه لا تطبق الاتفاقية في بلاد المرور.

والحال أنه في حين تضع الاتفاقية سقف الرسم بـ 4 بالألف، نجد في سوريا مثلاً نسبة 5 بالألف إلا بالنسبة للبضائع الذاهبة إلى السعودية أو العراق 2 بالألف، وهذا بالتالي يتعارض كلية مع مبدأ معاملة الدولة الأولى بالرعاية.

واللجان الفنية لاتفاقية تنظيم النقل بالعبور لا تجتمع أصلاً في سبيل تطويرها. والمشكلة أن الاتفاقية بقيت كما هي منذ الخمسينات وباتت الآن تحتاج إلى تعديل جذري. والمطلوب إعادة النظر فيها بحيث تعكس رسوم الترانزيت قيمة الخدمات المقدّمة. وهناك اتفاقيات نقل للبضائع على الطرقات تحت إشراف الأمم المتحدة ومن الضروري الالتزام بها.

وهناك قيود أخرى. فالمستورد في بعض البلدان العربية يحظر عليه الاستيراد عبر مرفأ في بلد مجاور، وإجازة الاستيراد تحدد أصلاً نقطة العبور إلى البلد المستورد. في الأردن مثلاً، يمنع الشحن بالحاويات من المرفأ اللبناني أو السورية إلى الأردن براً. والحاويات يجب أن تأتي فقط إلى ميناء العقبة. وهناك وجهة نظر في ذلك، وهي حماية وتشجيع المرفأ الوطنية. ومثل هذا القيد يعني بالنسبة للتاجر الأردني أن يستورد من إيطاليا عبر مرفأ بيروت ويفرغ الحاوية في

بيروت، ويترتب على هذا طبعاً تكلفة وضرر. ويلاحظ أنه لا يوجد قيود من هذا النوع في دول الخليج.

والغرامات المفروضة على التأخير مرتفعة إجمالاً وتحتاج إلى إعادة نظر. والغرامات على نوعين: هناك غرامة على الحمولة الزائدة، وهناك غرامة على التأخير. مثلاً في سوريا الحمولة المسموحة لشاحنة 4 محاور هي بحدود 26 طناً، أما في الأردن فلا يجوز أن تزيد عن 24 طناً. وتدفع غرامة على الطن الزائد. كذلك فإن الشاحنة لتصل إلى النقطة النهائية أمامها 48 ساعة للتخليص. وأي تأخير يدفع عليه 50 دولاراً غرامة في المتوسط على الشاحنة العادية و100 دولار على البراد. والمشكلة أنه في كثير من الأحيان تكون أسباب التأخير متعلقة بنظام الحراسة والقوافل والإجراءات الأمنية وعدم توفر موظفين وعدم تمديد ساعات الدوام في المنافذ الجمركية والتأشيرات. وكان ثمة شكوى من الحدود المصرية حيث قيل بأنه يسمح للسيارة البقاء مدة أسبوع داخل الأراضي المصرية وبعد ذلك تدفع عليها غرامة أسبوعية مبلغ 200 جنيه مصري، وإذا تغير العقد الذي تدخل السيارة عليه الأراضي المصرية تدفع غرامة 300 دولار لتغيير العقد.

وعلى صعيد مهارة الموظفين على الحدود، أشير إلى نوعين من المشاكل التي تعترض المصدر العربي. أولاً الروتين الإداري على كافة المستويات مما يؤخر عملية النقل، وثانياً عدم الإلمام الكافي لدى الموظفين بما هو مطلوب منهم. والملاحظ بأن الكوادر الإدارية على الحدود قد لا يكون لديها إلمام بالقوانين وتعمل بطرق ارتجالية وبمزاجية. وكثيراً ما يصادف المستورد العربي مشاكل بسبب نقص في معرفة اللغة أو بسبب وجود كتب وفيديوات، أو لعدم توفر كتالوجات لبضاعة غذائية أصلاً لا تحتاج إليها. والمطلوب تدريب الكوادر، وإقامة مركز قانوني مرجعي لكل دولة يمكن الرجوع إليه عندما تكون المشكلة قانونية وبالإمكان حلها عند الحدود، بحيث تكون مراكز الحدود على اتصال مستمر بمركز الاستشارة القانونية هذه من خلال الهاتف أو الفاكس، على أن يسمح للشاحنة بالاتصال المباشر بهذه المراكز.

وفي الوقت الذي تطور فيه أسلوب التخليص الجمركي، لا زالت إجراءات التخليص تجري ورقياً. والمطلوب في هذا المجال تجهيز مراكز الحدود بالتقنيات الحديثة والوسائل الجمركية المتطورة بما في ذلك "التبادل الإلكتروني للوثائق"، وتبني ما يسمى التخليص المسبق، وهذا أمر تطور بشكل هام في بلد عربي واحد، في إمارة دبي. وعموماً فإن المطلوب توعية جميع الموظفين العاملين في كل القطاعات التي لها علاقة بالتجارة.

وكثيراً ما يصادف المصدر مشكلة في مواعيد الدوام على الحدود، فيقل الصندوق عند الساعة العاشرة صباحاً، فيما دوام العمل ينتهي عند الساعة الثانية بعد الظهر وهذه مشكلة موجودة في أكثر من بلد عربي.

ويوجد مشكلة في نظام الحراسة والقوافل. أولاً بالنسبة لتأخير البضاعة بشكل غير مبرر. ثم هناك مشكلة تخصيص البضاعة المنقولة. فيجري مثلاً إيقاف مواد غذائية مع مواد أسيد وكيميائيات وأي حادثة تؤثر على التاجر. والمطلوب في هذا المجال إلغاء نظام القوافل والحراسة إلا في حالة البضائع الخطرة، وليس ثمة ضرورة لها في مجال انتقال البرادات، بالإضافة إلى العمل حسب قوانين الأمان.

ولا يوجد بنية تحتية مناسبة. على الحدود اللبنانية مثلاً، لا تستطيع إدارات الجمارك الكشف على البضاعة بطقس مطر بسبب عدم توفر الأسقف للقيام بذلك. وتنتظر الشاحنة إلى أن يتوقف المطر وتفرغ على الأرض لأنه لا يوجد مخازن ولا مستودعات. وفي جميع الحدود فإن الأوضاع مشابهة ولو بدرجات متفاوتة.

11- ملاحظات أخرى

يمكن الاستنتاج بأن تطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يواجه معوقات عديدة تتعدى الإعفاءات الجمركية. وتشكل الرسوم غير الجمركية وإجراءات الحدود والضرائب والرسوم ذات الأثر المماثل المعوقات الرئيسية في هذا المجال. والمطلوب معالجة جملة هذه المعوقات وإيجاد حدود مفتوحة على غرار ما هو جار بين دول الاتحاد الأوروبي وإجراء التسهيلات الحدودية اللازمة لتخفيض وقت الانتظار على الحدود وتحسين الكفاءة في التجارة ولاسيما لجهة تبادل الوثائق والمعلومات بحيث لا يضطر ناقل البضاعة أن يحمل أوراقاً عند الحدود أو أن يعاني في حال فقدت إحدى الأوراق. كذلك تحسين الظروف في مراكز الحدود إن لجهة الجمارك والأمن العام أو الأمور الصحية. ولا بد من تخفيض المدة الزمنية المطلوبة لتطبيق البرنامج التنفيذي، وهذه تعتبر أيضاً من العراقيل أمام التبادل التجاري البيني.

ومن الملاحظ أن التجار والصناعيين إجمالاً ليس لديهم وعي كاف بأهمية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومستوى الإعفاءات التي تعطى لهم. وكثيراً ما يستورد التاجر من بلد أجنبي

نفس البضاعة التي باستطاعته استيرادها من بلد عربي آخر وبنفس الجودة لعدم علمه بالأمر، مما يدل على ضعف قاعدة المعلومات عن المنطقة. ولا بد من معالجة جملة هذه الأمور والعمل على تحسين الوضع الإعلامي للمنطقة، والاستفادة من الوسائل الإلكترونية وتطوير شبكات نقل المعلومات وارتباط رجال الأعمال بها، وتوفير قاعدة معلومات توضع على الإنترنت. كذلك لا بد من إنشاء آلية لفض المنازعات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تكون مرجعاً للشكاوى.

ثالثاً - تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات

إذا كان المحور التجاري المنطلق الأساسي لقيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فإن الاهتمام بأدوات وأساليب عمل هذا المحور لا بد أن يصب في صلب اهتمامات القيمين على هذه المنطقة. فقد كان للتطورات السريعة التي حصلت في مجال الاتصالات وما يسمى بثورة المعلوماتية آثار كبيرة في الاقتصاد إنتاجاً وتوزيعاً واستهلاكاً، وقلبت شكل وأداء العمل التجاري برمته بما في ذلك تركيبة وتنظيم وسير عمل المؤسسات التجارية المختلفة. ومن الطبيعي أن تسعى الدول العربية في هذه المرحلة بالذات إلى الاستفادة من هذه التحولات لخدمة مشروعها الإقليمي.

ويذكر أنه كان لإدخال الحاسوب دور مركزي في تحسين البيئة المعلوماتية على مستوى اختصار الجهد والوقت والأوراق. وجاء التزاوج بين ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ليحدث ثورة جديدة في مجال تخزين وتنظيم وتدقيق المعلومات، حيث تم خلق آليات جديدة للعمل سمحت بتحسين كفاءة التجارة والإدارة بتنظيم وهيكله عدد من الإجراءات التي كانت تجريها الحكومات والشركات الكبيرة ولاسيما في مجال تبادل الوثائق ضمن ما سمي بـ "نظام تبادل البيانات الإلكتروني" EDI Electronic Data Interchange. ومع تطور الإنترنت "شبكة الشبكات" وما انطوت عليه من تكلفة متدنية وبساطة في الاستخدام لربط الأفراد والمؤسسات والشركات، شهد العالم حدثاً مدهلاً، لاسيما مع ظهور التجارة الإلكترونية كإحدى وسائل التعامل التجاري على الإنترنت. فتحت أمام الناس سوقاً عالمية تقيم الصلة بين كم هائل من المنتجين والمستهلكين على الشبكات المفتوحة، وبات بالإمكان قيام المتعاملين المترابطين إلكترونياً بمعظم الخطوات التي تتطلبها العملية التجارية. ومن الطبيعي أن تتلهم الشركات والمؤسسات لاغتنام فرصة دخول هذه السوق لما تحويه من تثوير في سير عمل العمليات التجارية. وأصبح التبادل

الإلكتروني للبيانات حالة خاصة ومكمّلة للتبادل التجاري، بعد أن تم خلق مواصفات بديلة له تعتمد على تطورات الإنترنت وبالأخص "الوب" WEB موجّهة أساساً للمنشآت الصغيرة والمتوسطة التي لجأت بسرعة إلى الإنترنت في سبيل دخول أسواق العالم.

1- دور المعلومات في صنع القرار

من الطبيعي أن يؤدي أي نظام اقتصادي دوره بفعالية أكبر إذا ما تم وضع الآلية التي تؤمّن لصانعي القرار والمخططين والمدراء والمنقّذين والباحثين في القطاعين العام والخاص إمكانية الوصول إلى المعلومات في الوقت المناسب. فالمعلومات هي مؤشرات إلى العناصر الفاعلة في المجتمع لبناء استراتيجيات وخطط عمل، وبالتالي هي الأساس في صنع القرار.

تشكّل المعلوماتية وثورة والاتصالات إذا ما أحسن استخدامها أداة فعّالة لاستكشاف حاجات المجتمعات والتعرّف عليها، وهذا بدوره يساهم في توزيع الموارد الاقتصادية المحدودة بشكل أمثل. كما أن لها دوراً هاماً في ربط العرض بالطلب بشكل أكثر توثيقاً وذلك بضغط عامل المسافة والزمن الذي يمكن من خلاله تلمّس التحولات على مستوى اتجاهات العرض والطلب.

وقد تبنت العديد من الدول العربية سياسات وطنية لنظم المعلومات وخدماتها تعزز استخدام المعلومات والبيانات في عمليات التنمية والتخطيط ودعم اتخاذ القرار. وقامت بإنشاء شبكات معلومات متخصصة وإعداد وتحديث قواعد البيانات القومية. كذلك استفادت بعض الدول العربية من تكنولوجيا المعلومات في زيادة كفاءة التجارة وتحسين مستوى خدماتها.. ولا شك أن القطاع الخاص العربي استفاد من هذه التحولات، وبخاصة في مجال اتخاذ قراراته التجارية والاستثمارية، لكن يبقى الكثير من الأمور التي يمكن القيام بها على هذا الصعيد خصوصاً في ظل انتشار الإنترنت.

2- واقع المعلومات في الدول العربية

يعاني القطاع الخاص العربي من نقص في المعلومات الرسمية المتعلقة بالنظم والقوانين والتشريعات التجارية الخاصة بالأسواق العربية، وذلك إما بسبب عدم توفّر هذه المعلومات للاطلاع عليها، أو لافتقار الجهات المعنية بتقديم هذه الخدمة أصلاً. كذلك، يعاني القطاع الخاص من افتقار المعلومات الرسمية المتعلقة بالتسهيلات التجارية، وأهمها الخدمات الجمركية

والتخزين والنقل والترانزيت والخدمات المصرفية والتأمين والاستشارات، وغالباً ما يتم اللجوء إلى شركات الشحن والتخليص للاستحصال منها على هذه المعلومات وبشكل متفرق. كذلك هناك نقص في المعلومات المتعلقة بالأسواق والسلع المختلفة لناحية الإنتاج والأسعار وأنماط الاستهلاك والطلب والتخزين، ولناحية المواصفات والنوعية والجودة المطلوبة للاستيراد والتصدير من وإلى البلاد العربية، وعادة ما يتم الاستعانة بالنشرات والتقارير التحليلية التي تصدرها مصادر خارجية عن أسواق السلع في الدول العربية للحصول على المعلومات المطلوبة في هذا المجال.

وفي حال توفرت معلومات أولية عن أوضاع سلع ما، فغالباً ما لا تلبي الاحتياجات العملية لقطاع الأعمال، وتتطلب التدقيق فيها ومعالجتها واستخراج المؤشرات المفيدة منها لتقديمها بالشكل الذي يخدم اتخاذ القرارات التجارية والاستثمارية. وعلى الغرف العربية القيام بهذه المهمة، فيكون دورها مكملاً ومساعداً للدور الحكومي في هذا المجال.

ولا شك في أن ثورة المعلومات سوف تساهم بشكل كبير في سد الثغرات في هذا المجال وبتكلفة مقبولة لناحية تأمين المعلومات المناسبة واستحصال الإحصاءات المطلوبة بفعالية أكبر واستخراج البيانات المفيدة والمفصلة، مما يساهم في تحسين عملية صنع القرار بالنسبة للقطاعين العام والخاص. ويمكن، في هذا المجال، النظر في الاستفادة من التكنولوجيا في بناء قواعد معلومات في الدول العربية وإقامة الشبكات المتخصصة. وقد يكون من الضروري أن يكون للحكومات العربية مواقع على الإنترنت لوضع المعلومات المفيدة في خدمة قطاع الأعمال العربي، وأن تتعاون المنظمات والمؤسسات العربية المعنية فيما بينها لبناء شبكات معلومات عربية متخصصة على مستوى قطاعي، تؤمن الحصول بسرعة أكبر على المعلومات الإستراتيجية المتعلقة بمنتج ما أو سوق أو شريك محتمل. ولا شك أن المحطة الموحدة للمعلومات الصناعية التي جرى إنشاؤها ودمجها بشبكة إقليمية عربية، خطوة في هذا السياق. ونؤكد على ضرورة انتقال هذه البادرة إلى شتى القطاعات الاقتصادية.

3- مميزات الإنترنت والتجارة إلكترونياً

لا يجب أن تنحصر الجهود التي تبذلها الحكومات العربية في استخدام ودعم تكنولوجيا المعلومات في تحقيق هدف تحسين واقع تدفق المعلومات في البلاد العربية، إنما يجب أن تستهدف تعزيز المبادلات التجارية، ولاسيما مع انتشار استخدامات الإنترنت عالمياً.

وللإنترنت أهمية خاصة لقطاع الأعمال. قبل انتشاره كانت مجالات الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات محصورة في المؤسسات الصناعية الكبيرة ذات الفروع المتعددة. وقد استخدمتها هذه المؤسسات في سبيل ربط سلسلة الموردين وتحسين إدارة أعمالها وشؤون مشترياتها وإنتاجها ومخزونها. ومع انتشار الإنترنت، أصبح هناك حافظاً للشركات الصغيرة والمتوسطة وقطاع الأعمال لتبني هذه التقنية نظراً للديناميكية التي تتميز بها إن للاحية تدفق المعلومات وسرعة إنجاز المعاملات التجارية، أو للاحية شفافيتها في معرفة الأسعار والنوعية وظروف التوزيع المتوقعة. وقد تجسّد هذا الأمر في النمو السريع لعدد مستخدمي الإنترنت. وكان من نتائج ذلك الأمر، أن استطاعت عدة شركات جديدة استخدام شبكات سلسلة الموردين لدى الشركات الكبيرة، واقتناص فرص أعمال جديدة. كذلك، ظهرت أعمال جديدة في الأفق حيث تخصصت شركات في تنظيم المعلومات على الإنترنت. فاستحدثت شبكات خدمات تجارية تسهّل على المستخدم تحديد الفرص التجارية المناسبة بسرعة، كما استحدثت شبكات للتسويق الصناعي. وظهر وسطاء من نوع جديد يقدّمون خدمات قيمة مضافة مثل مواقع التسويق والبحث والمضاربة لقطاع الأعمال والمستهلكين.

وسمحت الإنترنت في التعرّف على اتجاهات الطلب والعرض، وذلك من خلال مواقع المنتجين والمكاتب التجارية على الشبكة ومن خلال البورصات النوعية للسلع الرئيسية مثل الحبوب والمعادن. فبرزت أهميتها ليس فقط لقطاع الأعمال، بل لجميع شرائح المجتمع. وساهمت في نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة التي أصبح بإمكانها ولوج أسواق العالم بتكلفة متدنية، والحصول على مواد وسيطة بأسعار أفضل. وأمنت للمستهلك نوعية أفضل وأسعاراً أرخص للبضائع، وسمحت للحكومات إمكانية الشراء بأسعار أرخص وبجودة أعلى للاحاجاتها. وبرز دورها فضلاً عن ذلك كأداة هامة للتسويق من خلال إجراء البحوث الخاصة بالأسواق ومن خلال الترويج للسلع.

وبات بديهياً أن تضع الدول العربية ضمن مشاريعها المستقبلية توسيع استخدامات الإنترنت ولاسيما مع ازدياد المنافسة على الشبكات العالمية المفتوحة، بهدف الحفاظ على أسواق الصادرات العربية غير النفطية وعدم خسارة المزيد من الفرص التجارية الممكنة، خصوصاً مع انتشار التجارة إلكترونياً التي شكّلت الوسيلة الأرخص والأكثر كفاءة لدخول الأسواق، حيث سمحت بتفاوض واتفاق الأطراف وإتمام عمليات الاتجار وتنفيذها إلكترونياً بدون وسيط.

وتستقطب هذه التجارة اهتماماً متزايداً من واضعي السياسات في العالم. وقد وضعتها دول صناعية متقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي في سلم أولوياتها وأطلقت مبادرات وطنية شاملة للإسراع في تبنيها، نظراً لدور هذه التجارة الهام في التنمية الاقتصادية لتلك الدول من حيث تنشيط المشروعات وتحسين الصادرات وخلق فرص عمل جديدة.

وفي ظل الانتشار العالمي لهذه التجارة، من المفيد أن تنظر الدول العربية في الأبعاد التنموية لهذه التجارة ووضع الإستراتيجيات المناسبة للتعامل معها. فإذا كانت استخدامات الإنترنت تشكل فرصة هامة للتجارة والتنمية في البلدان العربية، حيث تفتح أمامها مجالات متعددة لتنوع قاعدة منتجاتها وخدماتها الموجهة للتصدير، فالمطلوب إذاً العمل على الاستفادة القصوى منها، بحيث تكون الإنترنت أداة لخلق منافذ تسويقية بدل أن تكون وسيلة لتشجيع الاستيراد، ولجذب الاستثمارات بدل تسهيل هروبها، وخلق وظائف جديدة بدل هجرة الأدمغة. وأن تشكل دعماً في تحسين المبادلات التجارية البينية، خصوصاً مع اشتداد المنافسة على أثر فتح الأسواق في ظل منظمة التجارة العالمية. والعمل في الوقت نفسه على تلافي سلبياتها التي تؤثر على ميزان المدفوعات مع انفتاح المجتمعات العربية على الأسواق العالمية في ظل عدم تكيف الأوضاع الداخلية العربية مع هذه المتغيرات بالسرعة المطلوبة، ولاسيما لناحية تنافسية منتجاتها وخدماتها. والملفت للنظر أن التعامل بالتجارة إلكترونياً في الدول العربية حتى الآن يميل نحو زيادة الاستيراد أكثر من استغلال فرص التصدير، وهذا بدوره يتطلب العمل على تهيئة الظروف الملائمة التي تصاحب انتشار هذه التجارة، إن على المستوى المحلي القطري أو في إطار المصلحة العربية المشتركة، وذلك من خلال سن القوانين والتشريعات الحمائية والوقائية للمقدرات العربية.

4- دور الحكومات في تنمية التجارة إلكترونياً

إن الحكومات مدعوة في هذه المرحلة إلى مراعاة التطورات العالمية في مجال التجارة إلكترونياً، وذلك من خلال دراسة هيكلية التكلفة الحالية للاتصالات، والعمل ضمن إطار سياسة لخفض المكالمات الخارجية وإيجاد شراكة مع القطاع الخاص في سبيل تخفيض التكلفة، والعمل على تحرير قطاع الاتصالات مع فتح باب المنافسة الحرة في هذا القطاع، ومحاربة الفساد وتحسين مستوى الشفافية. ولا بد من استراتيجيات للحكومات لتشجيع الاتصال ودعم خدمات الإنترنت وتشجيع المنافسة بين مقدمي هذه الخدمات.

فالمعلوم أن انتشار التجارة إلكترونياً يتطلب بنى تحتية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، كذلك يتطلب الحصول على البرمجيات والأجهزة وخدمات الإنترنت بكلفة متدنية. وفي البلاد العربية، فإن ارتفاع تكلفة الاتصال بالإنترنت يحد من تنافسية هذه التجارة، ناهيك عن ضيق الشبكة. والأسعار مرتفعة لعدم وجود منافسة في سوق تأجير الخطوط. كذلك، يحتاج واقع البنى التحتية في المنطقة إلى الكثير من الاستثمارات. والمشكلة أن هناك دولاً عربية لا تملك الإمكانيات المطلوبة لتحسين قطاع الاتصالات وتعتمد على إيرادات الاتصالات في سبيل تلبية حاجات الخزينة.

ومن جهة أخرى، من المتوقع أن تقوم الحكومات بتأمين تشريعات وقوانين تسهل التعامل بالتجارة إلكترونياً، ودعم وتعزيز وجود بيئة قانونية وثابتة للتجارة إلكترونياً، والسعي إلى تأمين مناخ من حرية المنافسة، وحماية الملكية الفكرية وحماية خصوصية المراسلات ومنع التزوير وتأمين الشفافية وفض المنازعات. كذلك أن تعمل على تحسين الكفاءة في التجارة، وتحسين الأنظمة المالية والمصرفية لخدمة التجارة الإلكترونية واستحداث خدمات داعمة.

وقد يكون من المناسب تحقيق المساواة وتجنب التمييز في الرسوم الجمركية والضرائب بين المعاملات التقليدية والمعاملات الرقمية خصوصاً مع اتجاه استخدامات الإنترنت نحو الاستيراد بدل التصدير. وكذلك، التحول سريعاً إلى نظم السداد والدفع الإلكتروني وإنشاء جهة لإقرار المعاملات المالية والإلكترونية وتقديم إعفاءات ضريبية للشركات العاملة في مجالات التجارة إلكترونياً.

ولا بد من النظر في دراسة إمكانية تطوير القوانين التجارية لتتلاءم مع التجارة إلكترونياً في سبيل إرساء عامل الثقة لدى التاجر لولوج هذه التجارة، ودراسة القانون النموذجي الذي استحدثته الأمم المتحدة (يونيسترال) بهدف تبنيه، والترويج لهذه التجارة من خلال البرامج الإعلامية والدورات التدريبية وإعداد القدرات والمهارات المحلية بالتوجه إلى تدريب العلوم المرتبطة بهذه التجارة في مراحل التعليم المختلفة وتطوير كليات التجارة والحقوق والمعاهد المتخصصة لتلبية متطلبات التجارة إلكترونياً.

وللحكومات دور في المساهمة بشكل فعال في انتشار استخدام هذه التقنيات، بحيث تبادر إلى استخدام الإنترنت في سبيل عرض فرص مشترياتها والحصول على عروض الشراء من المهتمين. ولا بد هنا من دراسة هذا الأمر في إطار المصلحة العربية المشتركة وبمنطق

تثبيت حق الأفضلية للشركات العربية بتحديد فارق النوعية والسعر طبعاً، وهذا يساهم في تفعيل العمل التجاري العربي ويحوّل الحكومات إلى شريك فاعل. وتدعو الدول العربية إلى التمثيل بمشروع مدينة دبي وأهميته على صعيد تسهيل خدمات الدولة ودعم تسويق المنتجات وخلق سوق للأعمال يضم حكومة دبي كأكبر مساهم تنقل عمليات مشترياتها إلى الإنترنت.

ومن ناحية أخرى، فإن للحكومات دور هام في توفير قواعد المعلومات، وذلك من خلال الإسراع في إدخال تقنيات المعلومات المناسبة بشكل منسق في سبيل تحسين عملية صنع المعلومات وتجميعها وسهولة تدفقها وإمكانية الوصول إليها، مما يسهّل العمل أمام المستفيدين من هذه المعلومات في صياغة قراراتهم الاقتصادية على مستوى أفراد ومؤسسات في خدمة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. والقيام بكل ما يتطلبه هذا على صعيد تأمين الأموال وإعداد الكادر البشري والبرامج التدريبية وتحسين أداء المؤسسات المعلوماتية والاهتمام بالبحوث.

5- دور الغرف العربية في تنمية التجارة إلكترونياً

للغرف العربية دور هام في تنمية التجارة إلكترونياً، لأن المتعاملين بها هم رجال الأعمال في المقام الأول. ولا شك في أن التطورات السريعة في هذا المجال تتطلب من الغرف أن تلعب دوراً في الترويج لهذه التجارة خدمة للشركات التي تتعامل بها. وتستطيع الغرف العربية أن تشكّل الجهاز الموثوق لربط رجال الأعمال على شبكة الإنترنت، وتحسين القدرة التنافسية للمصادر العربية واستغلال الفرص المناسبة للإبحار إلى أسواق جديدة.

ويمكن النظر في هذا الإطار في الأمور التالية:

- أن يعمل الاتحاد العام للغرف العربية على إنشاء شبكة إلكترونية للمعلومات عن الأسواق العربية، تلبي حاجات القطاع الخاص العربي، وتساهم في تنمية التجارة العربية البينية.

- أن تعمل الغرف العربية على تجميع الشركات العاملة في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ولاسيما تلك الصغيرة والمتوسطة لإنشاء مواقع مشتركة إلكترونية لإتاحة عقد الصفقات توفيراً في التكلفة على صعيد الشراء والتخزين والتسليم.

- أن تقوم الغرف العربية بتشجيع أعضائها على استخدام الإنترنت، بالإضافة إلى العمل على اختيار وتنظيم المعلومات بالنيابة عنهم.
- مساعدة المؤسسات في إقامة مواقع لها على شبكة الإنترنت تتولى الترويج للسلع العربية، وتقديم المشورة بالنسبة لإقامة هذه المواقع لعرض البضائع ومواصفاتها وأسعارها.
- أن تكون الغرف العربية الضمان المشجع لعقد الصفقات نظراً لمكانتها في حماية حقوق قطاع الأعمال الذي تمثله. وتقديم خدمات بحماية التعامل عبر الإنترنت وذلك بإصدار شهادات رقمية للمتعاملين في الإنترنت مما يعرّف عنهم ويؤمن الحماية اللازمة للمراسلات. ويمكن للغرف العربية إتمام عقد الصفقات التجارية من خلال أجهزتها أو أروقتها مما يوفر التوثيق اللازم وعامل الأمان.
- أن تلعب دوراً فعالاً في تشجيع الاستثمار في الإنترنت وفي خلق الوعي بأهميتها الاقتصادية والإنمائية.
- السعي لدى المراجع الرسمية لتطوير شبكة الاتصالات، ولوضع البنى القانونية والتعليمية الخاصة بالتجارة إلكترونياً.
- توفير خط هاتفي يمكن بواسطته الحصول على المعلومات الأساسية بشأن أفضل الوسائل والتطبيقات التي يمكن استخدامها من قبل الشركات وتأمين الدعم الفني وتوفير مجلة دورية تتضمن آخر التطورات في مجال التجارة إلكترونياً.
- إقامة برامج وندوات تدريب وإيجاد مكتبة والسعي لدى الدوائر الرسمية من أجل تسهيل التجارة إلكترونياً وحمايتها.
- مساعدة قطاع الأعمال في وضع إستراتيجيته لرسم وتخطيط وتنفيذ إجراءات التجارة إلكترونياً بحيث لا تبقي المساهمة في إطار التسويق والإعلان، وتأمين مستشارين أخصائيين لهذا الغرض.

كما أنه من المهم أن تقدّم الغرف خدمات متنوعة، تتمثل في إصدار تقارير تحليلية عن أسواق السلع، ومساعدة قطاع الأعمال العربي في إعداد دراسات ميدانية واستشرافية عن الأسواق العربية، وإنشاء المؤسسات المعنية في هذا المجال لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعاني من كلفة القيام بمثل هذه الدراسات. والمطلوب حصول الغرف العربية على دعم حكومي في إطار جهود دعم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في هذا المجال.

6- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتجارة إلكترونياً

يكتسي موضوع التجارة إلكترونياً أهمية خاصة في إطار العولمة وتحرير المبادلات التجارية في ظل إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي تهدف إلى تنمية المبادلات العربية البنينة. وقد يكون من المفيد الدعوة إلى مبادرة عربية في هذا المجال مع وضع خطة عمل تأخذ بعين الاعتبار حاجات ومستلزمات تطوير المبادلات التجارية في الوطن العربي.

وقد يكون من المفيد عقد الندوات وورش العمل في سبيل تبادل الخبرات في مجال التجارة إلكترونياً بين الدول العربية، وأن يجرّ تعميم الاستفادة مما تتيجّه منظمات الأمم المتحدة والمفوضية الأوروبية في هذا المجال على جميع الدول العربية. وجامعة الدول العربية مدعوة إلى التنسيق والتعاون بين الدول العربية والمساهمة في نقل المعرفة والخبرة في هذا المجال، وبخاصة في مجال الاستفادة من تجربة إمارة دبي في تحسين الكفاءة التجارية باستحداث نظام مرسال، وفي إطار مشروع مدينة دبي الذي سيفتح قريباً. فضلاً عن مشروع المدينة الذي تمّوله المفوضية الأوروبية، والذي يهدف إلى بناء قواعد معلومات عن القوانين التجارية والحصص ومعلومات السوق والإمكانات التجارية والشركاء المحتملين. ومن المفيد أن يقوم تعاون بين المفوضية الأوروبية والدول العربية في مجال أعمال البحث والتطوير، وأن يتم إشراك الدول العربية في مشاريع الأبحاث الخاصة بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لدى الاتحاد الأوروبي، وإجراء مشاريع ريادية ولاسيما في مجال التجارة إلكترونياً لخدمة قطاع الأعمال. ولا بد للغرف العربية العربية الأجنبية المشتركة أن تلعب دوراً هاماً في هذا المجال.

ومن المؤمل أن يتم تجميع القدرات والأموال والخبرات المقدّمة من الأمم المتحدة والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي في سبيل بناء البنى التحتية للاتصالات في البلاد العربية. ولا شك في أن الاتفاقيات الدولية لرفع القيود الجمركية وغير الجمركية على قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات سوف يخفّض كلفة استيراد المنتجات التكنولوجية للاتصالات (الكمبيوترات، البرامج،

الشبكات الخ). وبالتالي فإن اتفاقاً عربياً على قطاع الخدمات لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار النظر أولاً بأول في تحرير قطاع الاتصالات في البلاد العربية، وكل مجالات الخدمات التي تتصل بتمية التجارة الإلكترونية.

وبدیهي أن یترافق هذا التوجّه مع العمل على تحسين الكفاءة في التجارة، ومحاربة القيود الإدارية المفروضة على المعابر وتحسين عملية إدخال البضائع إلى الدول العربية وإلا فإن الفوائد المتوخاة من التجارة الإلكترونية لن تتحقق.

إن ثمة ضعف في التخطيط الإقليمي والتنسيق والهيكلية في مجالات التجارة الإلكترونية على مستوى الأبحاث والتطوير والتعريب ووضع القوانين ومستوى التوعية. إن إيجاد إستراتيجية إقليمية ضروري في سبيل تشجيع البلدان في المنطقة الالتزام بالخطط والمبادرات. ولا بد أن تستهدف هذه الإستراتيجية البحث في الأساليب الممكنة لنشر استخدام هذه التكنولوجيا، وتسهيل النمو المستقبلي لها، والدعوة إلى حملات وطنية قطرية وتسهيل نقل الخبرات العربية، ولاسيما في ظل التباين الكبير في نمو هذه التجارة وفي البنى التحتية والمصرفية الملائمة. ونجد من الأهمية أن تعتمد الدول العربية الغزيرة العربية في المنطقة للعب دور الطرف الثالث في المبادلات عبر الشبكات الحاسوبية Certification Authority.

وفي الوقت الذي يتسارع فيه إنشاء إطار عام للقواعد من أجل تهيئة التجارة الإلكترونية عالمياً في أروقة منظمة التجارة العالمية، لا بد من مشاركة عربية نشطة وتنسيقاً في المواقف وتحسيناً في التفاوض الدولي في هذا المجال.

7- خلاصة

إن تطوير التجارة إلكترونياً يتطلب تعاون الأفراد والحكومات والقطاع الخاص في سبيل خلق البيئة المناسبة، وإطلاق حملات توعية وإقامة دورات تدريبية وبت ثقافة التجارة إلكترونياً. وفي هذا المجال، قد يكون من المفيد تشكيل لجان وطنية دائمة تضم ممثلين عن الوزارات المعنية بالإضافة إلى ممثلين عن القطاع الخاص ومكاتب استشارات وشركات الاتصالات. كما أنه من الضروري والمفيد العمل على إنشاء مراكز أبحاث للتجارة إلكترونياً وتنظيم مؤتمرات وندوات متخصصة.

رابعاً - نتائج الاستبيان حول المعلومات التجارية

في إطار استعراض المشاكل والمعوقات التي تواجه تنمية المبادلات التجارية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وجدت الأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية بأن النقص في المعلومات هو إحدى الثغرات الرئيسية في هذا المجال. ورأت ضرورة استقصاء الموضوع من خلال الاستبيان المرفق، بهدف التعرف على حاجات القطاع الخاص للمعلومات، ودراسة كيفية الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز المبادلات التجارية.

جرى تعميم الاستبيان على الغرف العربية في سبيل توزيعه على الشركات والمؤسسات ورجال الأعمال في بلدانها، ولحينه وافتتاحاً ردود من غرف البلدان التالية: اليمن، الإمارات، المغرب، لبنان، الأردن، العراق، الكويت، السعودية وسلطنة عُمان.

1- المعلومات المتعلقة بالتشريعات التجارية والإجراءات الإدارية في الأسواق العربية

أ- النظم والقوانين والتشريعات التجارية

تباينت الردود حول المعلومات الرسمية المتعلقة بالنظم والقوانين والتشريعات التجارية وحول الجهات المخولة تأمين هذه المعلومات. ففي اليمن، تبين بأن الجهة الرسمية غير معروفة، كذلك الجهات التي يمكن الرجوع إليها لاستقصاء المعلومات، مما يؤدي إلى اعتماد المحامين والبحث الشخصي للحصول عليها. أما في المغرب والأردن فإن هذه المعلومات متوفرة ويمكن الحصول عليها من خلال الاتصال المباشر بالأطر المختصة في الوزارات المعنية، دون حاجة للجوء إلى الجهات غير الرسمية. وتوجد في الكويت، جهات رسمية معينة توفر المعلومات التجارية، إلى جانب جهات غير رسمية. لكن يؤخذ على القوانين والتشريعات التجارية غموض بعض المواد فيها، وكثرة التعديلات التي تتعرض لها والاقتصار في نشرها على صحيفة "الكويت اليوم" دون الصحف اليومية واسعة الانتشار مما يتعذر الاطلاع عليها فور صدورها، بالإضافة إلى اختلاف البيانات الاقتصادية الخاصة بالتجارة الخارجية من الجمارك إلى إحصاءات بنك الكويت المركزي بسبب عدم التنسيق بين الجهات المعدة لهذه البيانات والاتصال المباشر بينها.

أما في دولة الإمارات العربية المتحدة، فهذه المعلومات متوفرة لكنها غير متاحة للراغبين في الحصول عليها بالمقدر المطلوب من حيث السرعة، ولذا يتم اعتمادها من مكاتب المحامين والاستشاريين القانونيين لقاء رسوم غالباً ما تكون مرتفعة. وفي سلطنة عُمان، فإن الخدمات الرسمية في توفير المعلومات غير كافية وغير محدثة، لذلك يتم اللجوء إلى جميع الجهات الرسمية والخاصة، بالإضافة إلى الاستعانة بالمعارض والشركاء التجاريين في الدول المستوردة. وفي المملكة العربية السعودية، تبين أن الخدمات الرسمية في توفير المعلومات المتعلقة بالنظم والقوانين والتشريعات جيدة إلا أنها، في بعض الأحيان، لا تكون محدثة بحيث لا تشمل التعديلات على القوانين، ويتم اللجوء في كثير من الأحيان إلى جهات القطاع الخاص مثل الغرف التجارية والمكاتب الاستشارية.

أما على المستوى العربي، هذه المعلومات غير متوفرة لعدم وجود جهة معنية تعنى بجمع المعلومات من كافة الدول العربية وإتاحتها للراغبين في الحصول عليها، مما يعني الحاجة إلى توظيف وقت وجهد في مخاطبة كل دولة عربية على حدة. وهناك حاجة إلى استكمال بيانات الدول العربية التي لم تستكمل تشريعاتها، وكذلك ضرورة المتابعة في حالة التعديلات أو الإضافات للقوانين. ويتم اللجوء في لبنان إلى غرف واتحادات غرف التجارة في الحصول على معلومات حول النظم والتشريعات والقوانين التجارية العربية. وأفاد اتحاد غرف التجارة والصناعة في دولة الإمارات العربية المتحدة في هذا المجال، بأنه لا توجد قوانين واضحة وصريحة في الدول العربية وإنما الكثير منها ارتجالي، لكن أحياناً تجري الاستعانة بمعلومات بعض المراكز التجارية التابعة للدول الصناعية لمعرفة معلومات حول قوانين الاستثمار والعمل في الدول العربية. وأشار اتحاد الصناعات العراقي أنه يجري الاعتماد على الشركة العامة للاستيراد والتصدير والمكاتب التجارية في سبيل الحصول على هذه المعلومات.

وقد تتوفر معلومات عامة عن النظم والقوانين والتشريعات التجارية على شبكة الإنترنت. لكن معظم هذه المعلومات عامة جداً ومواقعها غير معروفة، وهي لا تفي بالغرض.

وتبين من الردود أهمية التنسيق واستغلال قنوات التوعية ونشر البيانات وإتاحتها لمن يرغب، فضلاً عن ضرورة إيجاد دليل عن جميع المعلومات المتعلقة بالنظم والقوانين والتشريعات من خلال نشرات دورية أو عبر الغرف التجارية، وتأمين وجودها على الإنترنت. مع العلم بأن الشركات الصغيرة والمتوسطة لم تتوسع بعد في استخدام خدمات المعالجة الإلكترونية لأسباب مادية وفنية.

ب- التعريفات والضرائب والإجراءات الإدارية

بصورة عامة، يمكن بسهولة الحصول على معلومات حول التعريفات والضرائب والإجراءات الإدارية التي تخضع لها السلع التجارية على الصعيد المحلي، وهي المعلومات جيدة وواضحة إجمالاً وكلفة الحصول عليها متدنية أو رمزية، إلا أنها بشكل عام بحاجة إلى تحديث دائم.

كما تبين من الردود أن المعلومات حول التعريفات والضرائب والإجراءات الإدارية متوفرة في دول مجلس التعاون الخليجي. ولكنها غير متوفرة بالنسبة لبقية الدول العربية، حيث الحصول عليها يتطلب جهداً ووقتاً، وذلك لكثرة الإجراءات وتعدد الجهات التي تقرضها وغموض بعض التعليمات وعدم دقتها، ناهيك عن عدم المعرفة المسبقة للمصدر بفرض إجراءات وتعريفات جديدة بعد إبرامه صفقة تصديرية، وعدم الشفافية من ناحية توفير المعلومات المتعلقة بأنواع الضرائب المفروضة.

وأفادت غرفة تجارة وصناعة عُمان، بأن تكلفة الحصول على المعلومات تتمثل في الجهد الشخصي المبذول في سبيل ذلك، وإن كان هناك استعداد لدفع أي كلفة إضافية للحصول على معلومات حديثة وواضحة. أما غرفة تجارة وصناعة الكويت، فأشارت إلى أنه لا توجد تكلفة للحصول على المعلومات التجارية من مصادرها الحكومية ومن الغرفة والمصارف، لكن بعض الشركات الاستشارية والبحثية تطلب أجراً مقابل تأمين هذه المعلومات. وأضافت أن هناك تكلفة تترتب على الغرفة للحصول على بعض المطبوعات والإحصائيات من المنظمات الدولية. كذلك، كما بدأت مؤخراً تضيق شيئاً فشيئاً فرص الحصول على معلومات تجارية مجانية على شبكة الإنترنت من مواقع بعض المنظمات الاقتصادية الدولية والمجلات والصحف المتخصصة. وأشارت الغرفة إلى أنه مع انتشار تحرير التجارة، جرى الحد من أهمية المعلومات عن القوانين والتشريعات وأنظمة التجارة، إلا في إطار تضمينها معلومات مهمة كالتعريفات والضرائب والقيود الكمية والقيود على استعمال العملة الأجنبية وغيرها من الشروط، مع العلم بأن تشريعات ونظم التجارة تتعرض على الدوام لتغييرات سريعة وجذرية غير متوقعة. أما المعايير الفنية واجبة التطبيق ليس فقط على مستوى السلعة نفسها بل على تغليفها وترقيمها، وتختلف حدة وجوب تطبيقها من بلد عربي إلى آخر.

وأكدت الردود على المطالبة بولوج عالم الإنترنت، والعمل على استحداث مواقع لجميع الجهات الرسمية عليه ونشر عناوين هذه المواقع وتوصيلها للمستخدم، توفيراً للوقت والكلفة. كما دعت الردود إلى إيجاد مرجع مركزي عربي لتوفير كافة المعلومات والبيانات التجارية المتعلقة بالسلع العربية وشروط التصدير والضرائب المستوفاة وغيره من أمور في كل دولة عربية مع التأكيد على أهمية تجديد هذه البيانات لتكون في متناول الهيئات الاقتصادية ورجال الأعمال.

2- المعلومات المتعلقة بالأسواق والسلع التجارية العربية

تبيّن من الردود أن قطاع الأعمال في اليمن يحصل على هذه المعلومات المتعلقة بالأسواق والسلع والتجارية والعربية من خلال جهود شخصية وأبحاث أولية، وكذلك من خلال الزيارات المباشرة والمشاركة في المعارض الدولية، ومن الإصدارات الدورية وشبكة الإنترنت. وفي الإمارات العربية المتحدة فإن الجهات التي توفر هذه المعلومات تتمثل في دوائر الجمارك ومراكز تنمية وترويج الصادرات وشبكة الإنترنت، فضلاً عن المنشورات التي تصدر عن الهيئات التابعة للأمم المتحدة وصندوق النقد العربي. أما في المغرب، فيتم الحصول على هذه المعلومات من غرف التجارة والصناعة وسفارات الدول العربية المعتمدة. وأفادت غرفة التجارة والصناعة في صيدا ولبنان الجنوبي، أن الجهات المعتمدة لديها هي الغرف التجارية ومصادرها هي الإصدارات الرسمية.

وفي الأردن، يجري اعتماد الجهات الرسمية المعنية والغرف التجارية، التي تحصل على المعلومات من المصادر الرسمية والدولية، وتلك المتوفرة على شبكة الإنترنت، هذا على الرغم من إقرارها بأنها غير دقيقة والاستفادة منها محدود. وفي العراق، يتم الاعتماد على أجهزة وزارة التجارة (الشركة العامة للاستيراد والتصدير والمراكز التجارية العراقية في الخارج) وتستخدم الإصدارات الرسمية ووسائل الإعلام والمصادر الدولية وشبكة الإنترنت في الحصول على هذه المعلومات. وأفادت غرفة تجارة وصناعة عجمان وغرفة تجارة وصناعة رأس الخيمة بأنه يتم الحصول على هذه المعلومات من الغرف التجارية والمنظمات الإقليمية والمنظمات المصرفية ووزارات الاقتصاد والتجارة والمالية والصناعة، والدوائر الاقتصادية والموائى والجمارك والبلديات. أما مراجعها فتشمل تعميمات وإصدارات رسمية ومصادر إقليمية ودولية ومحلية. وأفاد مجلس الغرف التجارية والصناعية السعودية بأن الجهة المعنية في المملكة للحصول على المعلومات عن الأسواق والسلع التجارية العربي هي وزارة التخطيط - مصلحة الإحصاءات العامة، التجارة الخارجية والجهات الحكومية الأخرى، إضافة إلى الغرف المنتشرة في تسع عشرة مدينة ومركز

تنمية الصادرات السعودية بالمجلس، ويجري اللجوء أيضاً إلى منشورات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومركز التجارة الدولي.

وأفادت غرفة تجارة وصناعة الكويت بأن الجهات المعتمدة هي المنظمات الدولية والإقليمية وغرف التجارة والصناعة والزراعة القطرية والغرف العربية الأجنبية المشتركة، والأجهزة الحكومية المعنية بالإحصاء وأجهزة الجمارك والمؤسسات الخاصة في بعض البلدان العربية كالمصارف والشركات الاستشارية. علماً بأن المصادر المعتمدة لديها هي المصادر الدولية ووسائل الإعلام مثل دوريات متخصصة ومجلات وصحف، وشبكة الإنترنت ومصادر رسمية مثل تقارير أجهزة الإحصاء المركزية والبنوك المركزية. وأفادت غرفة تجارة وصناعة عُمان بأن الجهات التي تعتمد عليها هي الجهات الوزارية والغرف التجارية ومراكز التصدير والمعارض والكتيبات والإنترنت. أما مصادرها فهي الإصدارات الرسمية ووسائل الإعلام والمصادر الدولية وشبكة الإنترنت، ويجري في كثير من الأحيان التأكد من صحة البيانات من خلال اللجوء إلى الوكلاء والسفارات في البلدان المستوردة.

أ- تقويم الخدمات حول الأسعار والطلب وأنماط الاستهلاك والإنتاج والتخزين

على أهميتها في عملية اتخاذ القرارات المتناسبة مع حاجات السوق، أجمعت الردود بأن المعلومات حول الأسعار وأنماط الاستهلاك والإنتاج والتخزين غير كافية، وبأن الاستفادة منها محدودة في مجال اتخاذ القرارات التجارية، وهناك حاجة ماسة لها من قبل التجار والمستثمرين وذلك في سبيل إعداد دراسات خاصة عند اتخاذ قرارات بالنسبة للإنتاج أو التخزين أو البيع أو الاستيراد والتصدير. وأوضح اتحاد غرف التجارة والصناعة بدولة الإمارات العربية المتحدة في رده أن المعلومات المتوفرة عن الأسواق بالنسبة للأسعار تأتي عادة في شكل مطبوعات شهرية وسنوية عن أسعار الجملة والمفرق، كما تأتي في شكل مطبوعات سنوية عن الأرقام القياسية لأسعار المستهلك.

وأفادت غرفة تجارة وصناعة عجمان وغرفة تجارة وصناعة رأس الخيمة، بأن المعلومات عن الأسعار غير متوفرة بصورة فورية وتختلف باختلاف السلع عدا أسعار البترول والعملات التي تنشر بصورة منتظمة. وفيما البيانات عن الطلب وأنماط الاستهلاك غير متوفرة بصورة وافية عدا تلك التي ترد في الدراسات أو في المؤتمرات أو الإصدارات والدوريات وذلك فيما يخص القطاعات، فإن المعلومات عن الإنتاج والتخزين تتوفر بصورة جزئية، علماً بأن ليس هناك

معلومات كاملة لأي من السلع أو القطاعات على المستوى العربي، وحتى في حال وجودها فالوصول عليها يحتاج إلى جهد ووقت. وأفادت غرفة تجارة وصناعة الكويت بأن المعلومات حول الأسعار والطلب وأنماط الاستهلاك والإنتاج والتخزين تتوفر عادة في نشرات الإحصاءات الحكومية وفي بعض تقارير المنظمات الدولية لكن مع بعض الاختلاف في درجة تفصيلاتها، وإن كانت بيانات الأسعار التي تعكسها معدلات التضخم أكثر شيوعاً وانتشاراً حتى على مستوى وسائل الإعلام المختلفة العربية والأجنبية. وأضافت أن بعض الدول العربية تمتنع عن نشر أية بيانات حقيقية عن الإنتاج والتخزين بصفة خاصة، وتعتبرها من الأسرار المتعلقة بالأمن القومي بالدولة. وأوضحت غرفة تجارة وصناعة عُمان في هذا المجال أن المعلومات غير كافية عن بعض هذه الجوانب نظراً لحساسيتها ويجري تقديمها ناقصة بسبب التخوف من المنافسة.

وأفادت الردود أنه يمكن الاستفادة من المعلومات الخاصة بالسلع وأسعارها عند إعداد دراسات جدوى المشاريع الصناعية والخدمية. وهذه المعلومات هامة للغاية خاصة في المجال التجاري والصناعي والإنتاجي والتسويقي إذ إن القرارات في تلك المجالات تعتمد على البيانات بصورة أساسية.

ب- تقويم المعلومات حول المواصفات والنوعية والجودة المطلوبة

أجمعت الردود على أن المعلومات المتوفرة حول المواصفات والنوعية والجودة المطلوبة غير وافية. ففي اليمن، لا تتوفر هذه المعلومات من مصادر محلية، وعادة ما يتم التواصل المباشر مع الجهات الرسمية في الدول العربية للحصول على هذه المعلومات. وفي الإمارات العربية المتحدة ثمة معلومات كافية عنها لبعض الدول ولكن يعيبها عدم وجود مواصفات موحدة على نطاق العالم العربي. وبحسب الغرف المغربية لا توجد معلومات كافية عنها. وأفادت غرفة التجارة والصناعة في صيدا ولبنان الجنوبي بأنها تفتقر إلى هذه المعلومات وفي حال تواجدها فهي لا تكون دقيقة سواء لجهة تحديد مواصفات السلع أو لجهة عملية التعبئة والتغليف ونوعية المواد المستخدمة.

وأفاد اتحاد الغرف الأردنية، بأن الدول العربية لا زالت تعاني من نقص من وجود بعض المواصفات الخاصة بها ويتم الاعتماد على المواصفات الدولية الجاهزة. وأفاد اتحاد الصناعات العراقي بأن المعلومات هذه غير كافية بسبب ضعف التبادل التجاري بين الأقطار العربية. وأفادت غرفة تجارة وصناعة عجمان وغرفة تجارة وصناعة رأس الخيمة بأن المعلومات هذه غير

متوفرة إلا في مجالات ضيقة وتصدر عن هيئة المواصفات والمقاييس لدول مجلس التعاون الخليجي العربية، وفيما عدا ذلك فإن الصناعات تحتفظ بمواصفاتها وتتيحها لمن يتعامل معها في مجالات التصدير والاستيراد. وبحسب مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية يعيب هذه المعلومات تفاوت المواصفات المرعية في الدول العربية وعدم وجود مواصفات موحدة. وأضافت غرفة تجارة وصناعة الكويت بأنه لا تتوفر المعلومات الكافية لأنه لم يتم التوصل بعد إلى منظومة متكاملة للمواصفات والمقاييس تشمل البلدان العربية كافة، وإن كانت دول الخليج سارت شوطاً كبيراً في هذا المجال. غير أن المطلوب تعميم ذلك على البلاد العربية والوصول إلى مواصفات عربية موحدة. وأضافت أن معاناة بعض الدول العربية من استخدام الاشتراطات المرتبطة بالمواصفات القياسية والاشتراطات البيئية سببه في كثير من الأحيان تعدد الجهات التي يلزم الاتصال بها للحصول على موافقتها قبل تخليص البضاعة، ولعدم توفر مواصفات عربية موحدة مما يخلق منافسة غير مشروعة نابعة من وجود سلع ذات نوعية رديئة تباع بأبخص الأسعار بينما السلع المحلية بمواصفاتها الجيدة تباع بأسعار مرتفعة مقارنة بالسلع المستوردة.

ج- دور الغرف العربية في توفير المعلومات وتسهيل الوصول إليها

أجمعت الردود على الدور الهام الذي تقوم به الغرف العربية في مراجعة المعلومات وتقديمها بما يلبي الاحتياجات العملية لقطاع الأعمال حيث أن المعلومات ومصادرها كثيرة ولا بد من غربلتها. والمشكلة في أن بعض الغرف التجارية لا تقوم بهذه المهمة بالشكل المطلوب، على الرغم من أن دورها أساسي في تحديد المعلومات المطلوبة بصفتها تتمتع بصلاحيات الاتصال المباشر بوزارات ودوائر الدولة لتقديم الاقتراحات والدراسات، ونقل مطالب واحتياجات القطاع الخاص إلى أصحاب القرار. وقد أفاد اتحاد غرف التجارة الأردنية بأن الغرف الأردنية والجهات الرسمية تتعاون في مراجعة المعلومات وتقويمها، وأنه تتوفر دراسات عن بعض الأسواق الواعدة للتصدير بالنسبة للمنتجات الأردنية، وتقوم مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية بإعداد هذه الدراسات. وأفاد اتحاد الصناعات العراقي أنه بالإضافة إلى مراجعة المعلومات، فإن للغرف دوراً هاماً في إصدار الأدلة التجارية للتعريف بالفرص التصديرية. وأفادت غرفة تجارة وصناعة الكويت أنها تقوم بإعادة تصنيف وتبويب بيانات تجارة الكويت الخارجية التي تحصل عليها من وزارة التخطيط حسب الدول والأقاليم أو المنظمات التي تتعامل تجارياً مع الكويت، كما تقوم بتجميع ومتابعة كل التشريعات والقوانين وتعديلاتها التي تتعلق بالتجارة. وتعد الغرفة أيضاً تقارير عن البلدان التي تتعامل تجارياً مع الكويت، وتحاول أن تقتني عدداً من دراسات الأسواق وتضعها في متناول أعضائها التجار، وهي تستفيد من خدمات مركز التجارة الدولي على هذا

الصعيد. وتواصل، من ناحية أخرى، جمع ونشر الدراسات المتوافرة عن بعض الأسواق والمنتجات وتعلم الشركات والتجار بوجودها، وتقديم المساعدات الفنية لمن يطلبها لمعرفة كيفية تحليل واستخدام هذه الدراسات وبخاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة التي لا تملك الموارد الكافية لتكثف إحدى البيوت الاستشارية بإعداد مثل هذه الدراسات لحسابها أو لشراء بعض الدراسات الجاهزة من السوق.

وأكدت غرفة الكويت على ضرورة قيام الغرف بدور فعال في توسيع قاعدة مستخدمي المعلومات التجارية، ذلك أنه حتى مع توفر درجة وضوح في المعلومات التجارية فإنها لا تستغل على النحو الأمثل من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تقتصر إلى المهارات المطلوبة لاستخدامها في رسم خطط واستراتيجيات تسويقية، فلا يعلم العديد من التجار عن توافر المعلومات وكيفية الحصول عليها وأهميتها. واقترحت الغرفة في هذا المجال إيجاد قنوات اتصال بين الأجهزة الحكومية المعنية بالتجارة الخارجية في الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وبين غرف التجارة والصناعة والزراعة في هذه الدول لتفعيل سبل الاستفادة من المعلومات والبيانات والفرص التجارية، وتعميم استخدام الحاسب الآلي وتحديث أساليب تقديم المعلومات التجارية لزيادة الكفاءة والشفافية وتقليل التكاليف وتقليل الإجراءات التنفيذية، وربط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشبكة الإنترنت بتكاليف مخفضة على أن يتم تغطية بقية التكاليف من قبل الحكومة أو جمعيات رجال الأعمال وغرف التجارة التي يجب أن تتولى تقديم المساعدات الفنية للعاملين بهذه المؤسسات، والاستعانة التقنية بالمنظمات الدولية والإقليمية لتدريب الكوادر العاملة على إدارة المعلومات التجارية في المنظمات الموفرة لهذه المعلومات.

وأشارت الردود أن المعلومات التي يحتاجها رجال الأعمال والشركات كثيرة ومتنوعة ومنها القوانين والأنظمة السائدة في الدولة، والإحصائيات المتنوعة عن عدد السكان وحجم السوق وحجم الواردات والصادرات، والمواصفات والمقاييس والمعلومات التسويقية فيما يخص المنتجات والأسعار وقنوات التوزيع والترويج. وأفادت غرفة تجارة وصناعة عُمان بأن المعلومات المطلوب توفيرها يجب أن تكون شاملة للجوانب الإدارية والقانونية والضريبة والأحوال المتغيرة في بعض الدول العربية مع الأسواق المحلية وفرص الاستيراد والتصدير في الدول العربية. ويضيف اتحاد غرف الإمارات العربية بأن احتياجات قطاع الأعمال من المعلومات تتلخص في التالي: قوائم بالمصدرين والمستوردين في البلدان العربية، قوائم بالسلع الرئيسية المستوردة والمصدرة لناحية حجمها وقيمتها والدول المستوردة والمصدرة، قوائم بالسلع الرئيسية المعاد تصديرها لناحية حجمها وقيمتها والدول المعاد التصدير إليها، قوائم بأسماء وعناوين مراكز تنمية وترويج الصادرات،

معلومات عن الرسوم الجمركية، معلومات عن القوانين المطبقة، معلومات عن خطوط ووكلاء الشحن، وحجم الاستهلاك المحلي. وبحسب الغرف المغربية، فالمعلومات المطلوبة تتعلق بالنظم الخاصة بالاستيراد والتصدير بالدول العربية وكذلك المنتجات المتوفرة والقابلة للتصدير في البلدان العربية، والمواصفات والنوعية والجودة.

وأفادت غرفة تجارة وصناعة عجمان وغرفة تجارة وصناعة رأس الخيمة أنه لا بد أن تشمل المعلومات على كل ما يهم القطاعات الاقتصادية التي تنضوي تحت عضوية الغرف وكذلك القطاعات الأخرى التي يهملها الإلمام بالقوانين واللوائح ومتطلبات العمل التجاري. وأفادت غرفة تجارة وصناعة الكويت بأن البيانات التي تحتاجها الشركات التجارية هي بيانات السكان ودخل الفرد والإنتاج والتخزين لوضع خطط واستراتيجيات تسويقية لبعض المنتجات التي تصدّر إلى بعض الأسواق، ويمكن تكليف شركة استشارية بهذا الأمر، بالرغم من أن الخيار الأنسب للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم أن يتم اللجوء إلى غرف التجارة العربية لضعف المهارات المهنية اللازمة والموارد المالية لدى هذه المؤسسات لإعداد مثل هذه الدراسات. كما أفاد مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية بأن المعلومات المطلوب توفرها هي تلك المتعلقة بالأسواق والسلع والفرص التجارية وتلك المتعلقة بالخدمات والتسهيلات التجارية، بالإضافة إلى معلومات بالقوانين والتشريعات.

ولا توجد نشرات وتقارير تحليلية عن أسواق السلع، باستثناء ما أفاد به مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية عن وجود نشرة واحدة في المملكة تصدر عن أحد المكاتب الاستشارية. وتبين من الردود بأن هناك حاجة ملحة وأساسية لإنشاء مراكز أبحاث متخصصة لإعداد دراسات ميدانية واستشرافية عن الأسواق العربية. ويجد إتحاد غرف اليمن أنه بالإمكان الاستعانة بمراكز أبحاث متخصصة غير حكومية لها خبرتها في هذا المجال وبدعم وإشراف رسمي. فيما يؤكد اتحاد غرف الإمارات بأن الجهة المخولة بهذا هي وزارات التجارة بالبلدان العربية. وتفيد الغرف المغربية واتحاد الصناعات العراقي وغرفة تجارة وصناعة عُمان بأن غرف التجارة والصناعة هي المؤهلة لكونها أقرب مؤسسة من السوق المحلي، ويجب مدها بالإمكانيات اللازمة للقيام بهذه الدراسات. وتجد غرفة التجارة والصناعة في صيدا ولبنان الجنوبي أن تعهد هذه المهمة إلى السفارات ومراكز أبحاث متخصصة تشرف عليها اتحادات الغرف في البلاد العربية. ويفيد اتحاد غرف التجارة الأردنية بأن الأمانة العامة لاتحاد الغرف العربية هي الجهة المؤهلة للقيام بذلك إذا توفرت الإمكانيات المالية لديها. وتشدّد غرفة تجارة وصناعة عجمان وغرفة تجارة وصناعة رأس الخيمة على ضرورة التنسيق على المستويات المحلية والإقليمية

والعربية لمنع الازدواجية ولتحديد مهام واختصاصات الجهات، حيث أن هناك حالياً عدة جهات تتولى ذلك في الدول العربية منها المنظمات الإقليمية العربية وكذلك على نطاق الدول الخليجية.

وأكدت غرفة تجارة وصناعة الكويت في هذا المجال على ضرورة إنشاء أكثر من مركز بحيث يكون لكل إقليم جغرافي عربي مركز، بالنسبة لدول مجلس التعاون مركز لدراسة أسواق هذه الدول نظراً لتشابه هيكلها الاقتصادية، وكذلك الحال بالنسبة لبلاد الشام، وأن يتوسع اهتمام هذه المراكز ليشمل كل ما يؤثر على كفاءة التجارة، كأن يتعاون أحدها مع إدارات الجمارك لإعداد دراسات إحصائية مبنية على سلاسل زمنية لصادرات وواردات إحدى الدول العربية ومن ثم توزع هذه الدراسات على غرف التجارة في الدول العربية. كذلك إعداد دراسات متخصصة بالنقل ودور الموانئ العربية. وترشح الغرفة جهات عديدة لإنشاء مثل هذه المراكز: جامعة الدول العربية والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية (الجانب الفني) واتحاد المصارف العربية (الجانب المالي)، وصندوق النقد العربي - برنامج تمويل التجارة العربية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ومنظمة البلدان العربية المصدرة للبترول (أوبك).

د - استخدامات تكنولوجيا الاتصالات والمعلوماتية

أجمعت الردود على أهمية إقامة شبكة إلكترونية لمعلومات السوق من أجل تنشيط التجارة العربية البينية وتبادل الفرص التجارية. وأضاف اتحاد غرف الإمارات بأنه يمكن توفير الجهود في هذا المجال بدعم ما يقوم به حالياً برنامج تمويل التجارة العربية. وأكدت غرفة التجارة والصناعة في صيدا ولبنان الجنوبي على ضرورة الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات لنشر فرص التبادل التجاري وفي مجال الجمارك والتقليل من العقبات التي تعترض سبل التجارة. وأفادت غرفة تجارة وصناعة عجمان وغرفة تجارة وصناعة رأس الخيمة بأن دول عربية كالإمارات العربية المتحدة ومصر والأردن خطت خطوات ثابتة في مجال التجارة إلكترونياً ولا بد من تمكين التجارة المحلية والارتقاء بها للانطلاق نحو التجارة الدولية إلكترونياً. وأضافت غرفة تجارة وصناعة الكويت بأن المعوق الرئيسي أمام إقامة شبكة إلكترونية لمعلومات السوق هو أن البنية الأساسية غير متوفرة في كافة الدول العربية ولاسيما في الدول ذات الدخل المنخفض والدخل المتوسط، وبأنه لا بأس بداية من تطوير هذه الشبكة بين الدول العربية التي تملك أنظمة اتصالات ومعلوماتية وتقانة عالية على أن تتضمن لاحقاً بقية الدول العربية. وتدعو الغرفة إلى أن تكون اللغة العربية هي اللغة الرئيسية للشبكة. ومن ثم يمكن إضافة اللغة الإنكليزية أو الفرنسية

كلغات مساعدة، على أن ينظر في تخفيض نفقات استخدام هذه الشبكة حتى يستفيد منها رجال الأعمال ولاسيما أصحاب الأعمال الصغيرة.

وأجمعت الردود على الفائدة من إنشاء مواقع إلكترونية مشتركة بين عدد من الشركات لإتاحة عقد الصفقات عبر الإنترنت. وأضاف اتحاد الغرف اليمنية أن هذا مطلب داخلي للشركات، إلا إذا كانت المعلومات التي سيجري توفيرها عبر جهات رسمية ومتخصصة وقانونية. أما اتحاد غرف التجارة والصناعة بدولة الإمارات العربية المتحدة فقد أيد المشروع، وأضاف بأن الفائدة ستكون أكبر لو توحدت الجهود في إعداد وتهيئة العالم العربي لولوج عالم التجارة إلكترونياً في المرحلة الأولى. وأشارت غرفة التجارة والصناعة في صيدا ولبنان الجنوبي إلى أنه يجب تقاسم كلفة استحداث هذه المواقع بين الشركاء. وأفادت غرفة تجارة وصناعة عجمان وغرفة تجارة وصناعة رأس الخيمة أن إنشاء هكذا مواقع من شأنه أن يؤدي إلى التركيز على نوعية الخدمات وترقيتها ويقوي خدمات المصارف والجهات التي تنضوي في عضويتها أعداد كبيرة من المشتركين. وأضافت غرفة تجارة وصناعة الكويت أن الشركات وبخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة تحتاج إلى المشاركة في امتلاك مواقع على شبكة الإنترنت مما يوفر عليها كثيراً من التكاليف ويهيئ لها السبل للاستفادة من مميزات التجارة الإلكترونية مثل خفض تكلفة الشراء وتنظيم المخازن وخفض وقت الدورة الإنتاجية وتقديم خدمة أفضل للعملاء واختصار الزمان والمكان بشكل عام، وأنه سبق تطبيق هذا الاقتراح في كثير من الدول الصناعية حيث تقوم مجموعة من الشركات بالتحول إلى إنشاء دليل "كاتالوج" في موقع مشترك على شبكة الإنترنت. أما مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية فاقترح بداية ربط الهيئات القائمة على التصدير في البلاد العربية، وذلك لصعوبة تنفيذ فكرة إنشاء مواقع إلكترونية مشتركة لناحية تحديد الشركات التي سيتم الربط فيما بينها.

كذلك أجمعت الردود بأن هناك فائدة كبيرة من إقامة مواقع على شبكة الإنترنت تتولى الترويج للسلع والمنتجات العربية نظراً لما ينتج عن ذلك من زيادة فرص التسويق عربياً-عربياً وعربياً-أجنبياً، ويمكن من توفير الوقت والتكاليف، ولاسيما أن واقع استخدام شبكة الإنترنت يسجل تقدماً لمصلحة تبادل الصفقات على حساب تبادل المعلومات. وتبقى محدودية انتشار هذه الخدمة سبباً لمحدودية الاستفادة منها بالشكل المطلوب. وأضافت غرفة تجارة وصناعة عُمان بأنه في حالة إقامة مواقع على الإنترنت أن يجري ربطها بمواقع غرف التجارة في الدول العربية بحيث يتم عرض المعلومات الاقتصادية والتجارية ومعلومات السلع والجوانب القانونية وشروط التصدير عبر موقع الغرف وموقع الترويج للسلع والمنتجات العربية وأضافت غرفة تجارة

وصناعة الكويت أن توافر بنى تحتية متطورة للاتصالات والمعلوماتية في كثير من الدول العربية يتيح للمنتجين والمصدّرين تسويق منتجاتهم عبر الشبكة بتكاليف منخفضة، إلا أن هذا لا يكفي بل يشترط لنجاح الترويج أن يواكبه تدريب العاملين في الشركات التجارية على استخدام نظم التجارة الإلكترونية والتوسع في استخدام طريقة الدفع الإلكترونية، مشيرة إلى أنه تبقى أهمية إقامة هذه المواقع على الشبكة من كونها وسيلة سهلة لعرض السلع والمنتجات العربية على زوار الشبكة فيتعرف عليها المهتمون دون الحاجة إلى الانتقال إلى البلد العربي المصدّر للسلعة ودون الحاجة لعرض هذه السلع في المعارض والأسواق الدولية.

واعتبرت الردود أنه من المفيد إقامة بورصات إلكترونية متخصصة بأسعار السلع والمنتجات المحلية بالتعاون بين الجهات الرسمية المعنية والغرف العربية. لكن أضاف اتحاد غرف التجارة الأردنية وغرفة تجارة وصناعة عمان بأن هذا العمل يحتاج لبعض الوقت في البلدان العربية. وأفاد اتحاد الصناعات العراقي بأن إقامة هذه البورصات مفيد وضروري للنشاط التجاري في حالة وجود ضمانات. واعتبرت غرفة تجارة وصناعة عجمان وغرفة تجارة وصناعة رأس الخيمة أن إقامة البورصات المتخصصة من الأهداف المستقبلية التي يجب أن تتحقق ولكن هناك متطلبات أساسية قبل إنشاء هذه البورصات وهو تهيئة المناخ لذلك وتدعيم إمكانيات الأسواق العربية وإعدادها وتنسيق مجال المعلومات وتبني سياسات مشتركة في هذه المجالات. وأفادت غرفة تجارة وصناعة الكويت أن إقامة بورصات محلية إلكترونياً تجمعها بورصة إلكترونياً لكافة الدول العربية أمر هام للغاية، لكن من المفيد تطبيق سياسة المشي على الساقين في المراحل الأولى، أي إيجاد تزاوج بين التسويق إلكترونياً والأشكال التقليدية للتسويق، نظراً لكثرة عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة غير المؤهلة بعد للتعامل مع التسويق إلكترونياً ولعدم إتمام البنى الأساسية المادية للتجارة إلكترونياً في بعض الدول العربية، وكذلك لعدم إتمام البنين التشريعي للتصديق على وثائق هذه التجارة في غالبية الدول العربية. وتوقع مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية بأن ينتج عن إقامة هذه البورصات انخفاض في تكاليف السلع العربية.

ولا توجد في اليمن وسلطنة عُمان تشريعات وقوانين تسهّل التعامل بالتجارة إلكترونياً. أما في الإمارات العربية المتحدة فهناك تشريعات قائمة تسهّل التعامل بالتجارة إلكترونياً، بالإضافة إلى الجهود الجبّارة التي تبذل حالياً لتوسيع نطاق التعامل بالتجارة إلكترونياً. وتوجد في المغرب تشريعات وقوانين تسهّل التعامل بالتجارة إلكترونياً لكنها ما زالت في بداياتها. وتفيد غرفة تجارة وصناعة صيدا ولبنان الجنوبي أن الدولة اللبنانية قد قامت بإعداد وإقرار عدة قوانين تهدف إلى

الاعتراف بهذا النوع من التبادل التجاري يضمن حقوق الفرقاء ومنها مشروع قانون لتعديل جميع التشريعات الخاصة بالتوقيع اليدوي يعطي شرعية على استخدام التوقيع أو الختم الرقمي، وقانون ينص على القواعد والمعايير الواجب اتباعها من جانب المؤسسات المالية كي يسمح لها بتقديم خدمات مصرفية إلكترونية وغيرها من القوانين التي لا تزال قيد التحضير. أما في الأردن، فإن التشريعات بشأن التجارة الإلكترونية لا زالت قيد الإعداد. ويوجد في العراق تشريعات وقوانين تسهل التعامل بالتجارة إلكترونياً ما زالت قيد الإعداد. كما أفادت غرفة تجارة وصناعة عجمان ورأس الخيمة بأن مجال التشريعات المطلوبة في مجال التجارة إلكترونياً هي مجالات التعاقد عن بعد والتوقيع إلكترونياً وحقوق المستهلك، وهي في طور البلورة على المستويات المحلية والدولية. وفي السعودية، يجري العمل على وضع إستراتيجية خاصة بالتجارة إلكترونياً وقد قطعت شوطاً كبيراً في مجال التحضير للتشريعات والقوانين المنظمة لها. وفي الكويت، أعدت وزارة التجارة والصناعة مشروع قانون للتجارة إلكترونياً على غرار نموذج القانون الذي أعدته "يونيسترال"، وبدورها بادرت الغرفة بإعداد مشروع قانون مماثل "في شأن التجارة إلكترونياً" حاولت فيه وضع أساس للإثبات والتوقيع الرقمي وراعت فيه أن يتضمن علاجاً لجميع مشكلات ومعوقات التجارة إلكترونياً باتجاه تنظيمها في إطار قانوني يضمن منع أي محاولات للغش أو التحايل.

وأجمعت الردود على أن التعامل بالتجارة إلكترونياً من خلال الغرف العربية يوفّر نوعاً من الضمان المشجّع لعقد الصفقات. وأضاف اتحاد الغرف اليمنية أن التعامل بالتجارة إلكترونياً من خلال دعم مصرفي أو مؤسستي متخصص لحماية الاستثمارات والصفقات عبر الغرف التجارية ضروري، حيث أن الغرف التجارية لا تستطيع حماية حقوق قطاع الأعمال بمفردها إلا إذا كانت هناك قوانين وتشريعات وتطبيق فوري. وأفادت غرفة تجارة وصناعة عمان أنه من الضروري توفير بعض المعايير القانونية والمساندة الرسمية من خلال تشريعات يتم إصدارها، على أن تقوم الغرف التجارية بفتح دوائر مستقلة بالتجارة إلكترونياً وتوفير كوادر مدربة للتعامل مع هذا الموضوع الذي من المتوقع أن يقبل عليه الكثير من رجال الأعمال. وأكد مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية بأن مبدأ عدم التنافس مع التجار الذي تتبناه الغرف التجارية سوف يوفّر ضماناً لعقد الصفقات بالتجارة إلكترونياً.

ورأت غرفة التجارة والصناعة في صيدا ولبنان الجنوبي أن للغرف دوراً أساسياً في التجارة إلكترونياً خصوصاً فيما يختص بموضوع التوقيع إلكترونياً وحماية العلاقات التجارية، حيث أن العقود والصفقات التجارية إلكترونياً الحاصلة عبر الإنترنت في إطار التجارة إلكترونياً تتطلب وجود طرف ثالث موثوق به لتأكيد هوية الأطراف المتعاقدة والتثبت من التوقيعات إلكترونياً.

وأشارت غرفة تجارة وصناعة الكويت أنه إدراكاً منها لأهمية التجارة إلكترونياً قررت توفير حزمة متكاملة من الدعم لقطاع الأعمال الكويتي ضمن حدود إمكانياتها، وقد بادرت للمساهمة بشكل فعال في تطوير الأطر القانونية والإجرائية المنظمة للتجارة إلكترونياً، واستعرضت ما قامت به على هذا الصعيد من إبداء ملاحظاتها حول مشروع قانون أعدته حكومة الكويت في شأن "حجية التوقيعات إلكترونياً" بتأكيداتها على الضمانات لهذه التجارة، وتقديم المشورة للشركات في مجال هذه التجارة، وتوفير أنواع من التدريب بنفقات رمزية مقارنة بأسعار البرامج المماثلة في السوق، واهتمامها بحل الخلافات التجارية وتوفير خدمات التحكيم، مؤكدة بأنه أصبح لديها خبرة كافية في مكافحة الغش الإلكتروني وفي معالجة مشاكل حقوق الملكية الفكرية الناجمة عن التجارة إلكترونياً واستخدام الإنترنت.

3- المعلومات المتعلقة بالخدمات والتسهيلات التجارية

أجمعت الردود أن المعلومات المتعلقة بالخدمات والتسهيلات التجارية ضئيلة وغير كافية، وهي شبه مفقودة من ناحية التخزين. ففي اليمن، لا يوجد معلومات من أي جهة حول الخدمات المرتبطة بالعمليات التجارية، إن لجهة الخدمات الجمركية أو لجهة التخزين والنقل والترانزيت والخدمات المصرفية وخدمات التأمين وخدمات الاستشارات. وفي الأردن، أفدنا بأن هذه المعلومات متوفرة بشكل جيد وتفي بالغرض باستثناء المعلومات المتعلقة بالتجارة إلكترونياً.

ورأى مجلس الغرف التجارية والصناعية السعودية بأن واقع المعلومات المتعلقة بالخدمات والتسهيلات التجارية العربية ضعيف إجمالاً، باستثناء الخدمات المصرفية للتجارة التقليدية إلكترونياً. واعتبرت غرفة تجارة وصناعة عجمان وغرفة تجارة وصناعة رأس الخيمة بأن الخدمات الجمركية أكثر وضوحاً ضمن مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي ولكن ثمة حاجة لمزيد من التنسيق. وأضافت أن المعلومات حول إمكانيات التخزين غير كافية في معظم الدول العربية، وتتوفر المعلومات حول القوانين وإجراءات النقل فقط في دول مجلس التعاون الخليجي. أما المعلومات المتوفرة عن الترانزيت فهي أيضاً غير كافية، لأنها تشمل فقط بعض الدول العربية. وتتوفر الخدمات المصرفية في كل دولة منفردة ويسهل الحصول عليها في دول مجلس التعاون، في حين هي قليلة في بقية الدول العربية بسبب ضعف حجم التبادل التجاري. ولا تتوفر معلومات حول التأمين على نطاق التجارة العربية بصورة كاملة إلا لحظة التعامل التجاري. وأشارت إلى ضرورة دراسة سبل توفير المعلومات وتحديد المستخدمين لها والمصادر وربطها، والعمل على التنسيق بين القنوات المختلفة لإتاحة المعلومات وتبادلها وانسيابها بالصورة

المطلوبة. وكانت غرفة تجارة وصناعة الكويت قد أفادت بالملاحظات التالية في إطار ردها على المعلومات المتعلقة بالخدمات والتسهيلات التجارية:

أ- الخدمات الجمركية: ما زالت من المعوقات أمام التجارة البينية بسبب اختلاف القواعد والمعايير المتعلقة بالمستندات والإجراءات بين دولة عربية وأخرى، واختلاف أسس تحديد قيمة السلعة المستوردة (التخمين الجمركي) وعدم حوسبة كل إدارات الجمارك.

ب- الخدمات المصرفية للتجارة التقليدية: عدم كفاية مصادر تمويل العمليات التصديرية وعدم توفر الضمانات العينية والمالية الكافية للحصول على هذا التمويل، وخاصة بالنسبة لصغار المصدرين، وعدم قيام بعض غرف التجارة والصناعة بدورها في توصيل المعلومات الكافية حول مؤسسات تمويل الصادرات المتاحة في المنطقة العربية. والخدمات المصرفية للتجارة إلكترونياً ما زالت في بداياتها كالكويت ولبنان ومصر. ويعد انتشار خدمات "السويفت" لنقل المستندات ورسائل سداد قيمة البضائع المتداولة عالمياً مؤشر جيد، ولكن تحويل الأرصدة النقدية باستخدام وسائل إلكترونية خارج نطاق عمل القطاع المصرفي غير مقبول بعد.

ج- خدمات التأمين: ما زالت تكلفة التأمين على المخاطر التجارية وغير التجارية مرتفعة. ورغم توفر خدمات التأمين البحري، لكن يعوزها التطوير والاهتمام بالتنوع والجودة، مع أن ارتفاع التكلفة والضرائب الحكومية يضعف الطلب على خدمات التأمين البحري.

د- خدمات النقل والترانزيت: لا تتوفر معلومات كافية عن تطور شبكات الطرق المحلية والدولية في البلدان العربية ولا عن المواصفات الفنية لهذه الطرق. كذلك لا يوجد نظام ترقيم دولي في غالبية الدول العربية ولا تتوفر معلومات كافية حول انضمام الدول العربية إلى الاتفاقيات المتعلقة بالنقل البري. ويوجد الكثير من العوائق أمام نجاح اتفاقية تيسير حركة "الترانزيت" بين دول الجامعة العربية لعام 1957.

هـ- الخدمات الاستشارية: وتشمل مجموعة من المؤسسات مثل مراكز تنمية الصادرات، وإحصاءات التجارة الخارجية، وجمعيات المصدرين وغرف التجارة، ومؤسسات

التدريب. ومن المهم التنسيق بين جهود كل الأطراف لتجنب التكرار وزيادة كفاءة هذه الخدمات المقدمة مثل توفير الخدمات للمستوردين والمصدّرين.

وفيما يتعلق بمراكز ونقاط المعلومات الموجودة في البلاد العربية، أفادت مجمل الردود أن تواجد هذه المراكز يسهّل الحصول على المعلومات المتعلقة بالتسهيلات التجارية، ناهيك عن أهمية هذه المراكز والنقاط في توفير معلومات بخصوص الفرص التجارية. وأيدت غرفة التجارة والصناعة في صيدا ولبنان الجنوبي تنفيذ القرارات والتوصيات التي تدعو إلى تطوير تبادل البيانات والمعلومات بين الدول العربية باستخدام شبكات الاتصال العربية والدولية، وإيجاد قواعد معلومات حول الخدمات المرتبطة بعمليات التبادل التجاري البيني العربي.

وأضافت غرفة تجارة وصناعة الكويت بأن الاهتمام الرئيسي لمراكز ونقاط التجارة القائمة في عدد من الدول العربية يتركز لغاية الآن على توفير البيانات عن السلع الداخلة في التجارة الدولية (الكميات، الأسعار، المواصفات، والمصدّرين، الخ..) وأكدت على أهمية قيام هذه المراكز والنقاط بتقديم بعض المعلومات الموجزة عن خدمات الجمارك والتخزين والنقل والشحن والمصارف والتأمين في الدول المشاركة في هذه المراكز والنقاط، إلى جانب معلومات عن القوانين والتشريعات الرقابية والنفقات التفضيلية في الدول المستوردة والمصدّرة. فضلاً عن معلومات حول تكلفة الشحن بأنواعه والمفاوضات المطلوبة للمنتجات الزراعية والصناعية، وإجراءات التخليص الجمركي وشروط الإفراج الجمركي والرسوم والتعريفات الجمركية والمصاريف الإدارية. وأضافت أنها قامت بتوقيع مذكرة تفاهم مع مؤسسة برنامج تمويل التجارة العربية في أيلول (سبتمبر) 2000 نصّت على أن تكون الغرفة مركز ارتباط مع شبكة معلومات التجارة العربية، وعلى التعاون في مجمل النشاطات المتعلقة بالشبكة من خلال تبادل المعلومات المتعلقة بالتجارة العربية مع الغرفة وتقديم كافة المعلومات المطلوبة من المصدّرين والمستوردين في الدول العربية والجهات الأخرى المعنية، بالإضافة إلى تبادل المطبوعات والتقارير والدراسات الخاصة بالتجارة العربية.

وبالنسبة للشكاوى، تجد الغرفة أنه من الأفضل عرض مثل هذه الشكاوى على لجنة التنفيذ والمتابعة المنصوص عليها في آلية تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والتي يدخل في صميم اختصاصها توفير آلية فض المنازعات.

وتباينت الردود حول أهمية إقامة مراكز شكاوى لدى الغرف التجارية من أجل معالجة التعقيدات المرتبطة بالحصول على المعلومات التجارية حول الأسواق العربية. وفيما أيد كل من اتحاد غرف التجارة والصناعة بدولة الإمارات العربية المتحدة، ومجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية، وغرفة التجارة والصناعة في صيدا ولبنان الجنوبي هذا الاقتراح، لم يجد اتحاد غرف التجارة الأردنية واتحاد الصناعات العراقي وجامعة غرف التجارة والصناعة والخدمات بالمغرب فائدة من ذلك. وترى غرفة تجارة وصناعة عجمان ورأس الخيمة بأنه يمكن للغرف أن تعمل على حل المشاكل كحلقة وصل بين المتقدم بالشكاوى وبين الجهة المختصة. أما غرفة تجارة وصناعة عمان، فأضافت بأنه توجد لدى الغرف دوائر تختص بالنظر في الشكاوى القانونية بين المؤسسات في القطاع الخاص وبأن هناك تنسيق إقليمي فيما يخص فض المنازعات على المستوى الخليجي. وتدعو الغرفة إلى توسيع دور هذه الدوائر لتقوم بمعالجة التعقيدات المرتبطة بالحصول على المعلومات حول الأسواق العربية. أما غرفة تجارة وصناعة الكويت، فتجد من الأفضل عرض مثل هذه الشكاوى على لجنة التنفيذ والمتابعة المنصوص عليها في آلية تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والتي يدخل في صميم اختصاصها توفير آلية فض المنازعات.

رابعاً - مقترحات أخرى

الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية اليمنية: اعتبر أن مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يرتبط ارتباطاً وثيقاً بل يتمركز أساساً على الجانب المعلوماتي، وأكد بالتالي بأن الاستثمار في جانب المعلومات هو الخطوة الأساسية لتنفيذ هذه المنطقة. ودعا إلى جعل التخطيط لهذا الجانب مركزياً مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل سوق وبما يوفر الاستفادة من هذه المعلومات في جانب التخطيط على المدى البعيد من الجهات الإشرافية والمنفذة، وفي جانب التنفيذ من الجهات المستفيدة سواء كانت دول أو قطاعات اقتصادية وتجارية.

اتحاد غرف التجارة والصناعة في دولة الإمارات العربية المتحدة: أكد على أهمية إنشاء مركز للمعلومات باتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية مهمته جمع المعلومات الاقتصادية والتجارية من كافة الدول العربية وربطه بمراكز المعلومات في الغرف التجارية العربية، على أن يعمل هذا المركز على إنشاء قواعد المعلومات التالية: التعريفات الجمركية والإجراءات ذات العلاقة، النظم والقوانين والتشريعات التجارية، المصدرون والمستوردون، السلع

المصنعة، السلع المستوردة، السلع معاد تصديرها، المواصفات والمقاييس، مؤشرات اقتصادية، شركات الشحن وخطوط الشحن وأسعارها.

مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية: رأى مركز تنمية الصادرات بمجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية أن هنالك قصوراً في المعلومات ويجب العمل على توفير المعلومات لما فيه المصلحة العامة وذلك من خلال قيام كل جهة قائمة على التصدير في الدول العربية بإقامة مركز معلومات التصدير ومن ثم الارتباط ما بين هذه الجهات على أساس تبادل المعلومات. ومركز تنمية الصادرات السعودية على استعداد لتبني هذا المشروع.

غرفة تجارة وصناعة الكويت: تقدمت الغرفة بالمقترحات التالية:

1- التركيز على الوسائل التكنولوجية الحديثة في التسويق، وإنشاء الأسواق على شبكة الإنترنت، وزيادة دور التجارة إلكترونياً بصفة عامة، وما يستلزمه ذلك من وضع التشريعات اللازمة لحماية هذه التجارة وضمان حقوق أطراف التعاقد المختلفة، وإنشاء شركات متخصصة في مجال المعلوماتية والتجارة إلكترونياً بهدف تدريب المصدرين والمنتجين على استخدام التجارة إلكترونياً في الحصول على المعلومات من الأجهزة الحكومية لخدمة رجال الأعمال، ولاسيما أن عدداً كبيراً منهم لا يزال يعتمد في تعاملاته على الأساليب التقليدية في التصدير، ودعوة غرف التجارة والصناعة وجمعيات رجال الأعمال إلى عقد ندوات لأعضائها تساهم في التعريف بمفاهيم التجارة إلكترونياً، وخاصة من ناحية إيجابيات وسلبيات هذه التجارة التي لا يزال مفهومها وآلياتها غير واضحة للبعض أو مثار شكوك آخرين باعتبار أن مخاطرها لا تزال كبيرة.

2- وضع مواصفات قياسية عربية موحدة أشد التصاقاً بآليات الإنتاج والحياة العملية وملاءمتها لظروف البيئة العربية وبحيث تتماشى مع المواصفات الدولية. ودعوة المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين إلى الإسراع بتنفيذ الخطة التي وضعتها لإعداد مواصفات قياسية عربية للسلع والمنتجات التي سوف تشملها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى باعتبار أن وجود هذه المواصفات سيسرع في تنفيذ منطقة التجارة الحرة.

3- التوسع في إنشاء مراكز وقواعد معلومات التجارة الخارجية في الدول العربية، وبخاصة لدى غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية، لرصد اتجاهات التجارة الداخلية والإقليمية والعربية

والدولية، وتوفير سلاسل زمنية لرصد التطورات السابقة للتجارة الخارجية، وتوفير تقارير للتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية للتجارة الخارجية على مستوى أهم السلع والمنتجات العربية المعدة للتصدير بالأسواق الدولية، وتوفير الأنظمة والقوانين والإجراءات ذات العلاقة بالتجارة الخارجية لكل دولة عربية.

4- تبادل المعلومات بين نقاط التجارة الدولية القائمة في بعض البلدان العربية وخاصة في مجال تبادل الدراسات وقواعد المعلومات والتقارير السلعية والسعي نحو إنشاء مواقع مشتركة لهذه النقاط على شبكة الإنترنت. ونشر الوعي بخدمات هذه النقاط بين رجال الأعمال والمهتمين بالتجارة الخارجية، وتشجيع الدول العربية التي تفتقر لمثل هذه النقاط إلى التوسع في إنشائها على مستوى المدن الرئيسية لكل دولة.

5- دعوة الشركات والمنشآت الصناعية والتجارية في الدول العربية إلى تطبيق نظام الترقيم العالمي للسلع (الباركود) باعتباره يمثل لغة موحدة للتجارة الخارجية، تتعامل بها السلع والخدمات العالمية من خلال (كود) قياس يسمح بتبادل المعلومات إلكترونياً. على أن يكون أحد أهداف تأسيس هذا النظام في كل دولة عربية تنمية المواصفة الدولية بشأن تعريف وتحديد المنتجات والخدمات والمنشأ بشكل دقيق، حيث أن نظام (الباركود) العالمي خصص لكل دولة رقماً (كوديا) بحيث يبدأ باركود كل شركة برقم الدولة العربية التي تنتمي إليها. وتطبيق هذه الدول لنظام الترقيم يساعدها على مواجهة تحديات التجارة العالمية والوفاء بمتطلبات منظمة التجارة العالمية، وفي تشجيع التصدير بصفة خاصة، فالدولة (المكودة) لصادراتها تحصل على مزايا نسبية في الأسواق لخارجية.

6- دعوة منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) وكل المؤسسات الدولية المختصة بالتجارة وتمويل التجارة إلى إيجاد السبل التي تؤمن قيام عملية تدريب وإعادة تدريب بشكل مستمر لكل الجهات المتعاملة في التجارة الخارجية، سواء كانت من القطاع العام (موظفو وزارات المالية والتجارة، وإدارة الجمارك) أو من القطاع الخاص (غرف التجارة والصناعة، والمصارف).

جداول ومرفقات

جدول رقم (1)

إجمالي الصادرات والواردات العربية الخارجية*

لأعوام 1997 و1998 و1999

(مليون دولار أمريكي)

الواردات			الصادرات			
*1999	*1998	1997	*1999	*1998	1997	
3865.6	3914.7	3848.6	1375.6	1339.5	1452.9	الأردن
33119.0	32980.0	31096.0	26722.0	25239.0	30716.0	الإمارات
2945.5	2831.2	4830.8	3191.3	3092.4	3184.3	البحرين
16474.0	8342.8	7581.9	11550.0	5764.9	5061.9	تونس
9800.5	9906.8	8841.1	11018.2	10931.1	13928.9	الجزائر
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	جيبوتي
37020.0	42434.0	40842.0	43595.0	40936.0	61560.0	السعودية
1839.7	1934.8	1493.6	653.2	538.2	517.8	السودان
4635.2	3895.3	6024.0	3763.9	2890.2	4025.5	سوريا
314.4	281.7	315.6	185.5	186.8	177.8	الصومال
1008.3	1353.2	765.2	6875.6	4112.1	2331.1	العراق
4677.7	5109.9	4951.4	12217.7	11653.5	6515.4	عمان
3039.7	3915.7	4424.4	5758.5	4913.8	5570.1	قطر
4422.0	7542.0	6944.0	7376.0	8083.0	14091.1	الكويت
6421.3	7059.6	7456.5	768.4	715.8	711.3	لبنان
4529.1	4926.1	5468.0	7363.7	7045.8	9715.8	ليبيا
22635.0	22155.0	13168.0	5627.0	4896.0	3908.0	مصر
10885.0	8427.2	7874.2	7380.0	4634.2	4676.4	المغرب
571.4	581.8	601.8	555.9	504.6	525.6	موريتانيا
2315.7	2167.1	1806.5	1506.4	1497.0	2479.2	اليمن
170519.1	169758.9	158333.6	157483.9	138973.9	171149.1	المجموع

* غير مكتملة.

المصدر: صندوق النقد الدولي، إتجاه إحصاءات التجارة الخارجية، آذار (مارس) وحزيران (يونيو) 2000.

جدول رقم (2)
بعض مؤشرات التجارة الخارجية العربية 1998
(مليون دولار)

البلد	الصادرات العربية البينية	الصادرات الخارجية	اجمالي الصادرات البينية الى اجمالي الصادرات (%)	نسبة الصادرات البينية الى الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الصادرات البينية الى إجمالي الصادرات العربية ناقص صادرات البترول (%) (2)	إجمالي الواردات	إجمالي الصادرات	إجمالي البترول ناقص صادرات البترول	إجمالي الصادرات ناقص البترول	نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الإجمالي	الصادرات البينية	الصادرات العربية البينية	نسبة الصادرات الى الواردات التجارية (%)	نسبة الصادرات الى الواردات (%)
الأردن	659.0	1476.0	44.6%	7306.0	20.2%	1476.0	3829.0	5305.0	1476.0	.	20.2%	1476.0	659.0	2353.0-	38.5%
الإمارات	2108.0	31072.0	6.8%	47366.0	65.6%	20812.0	30524.0	61596.0	20812.0	10260.0	65.6%	31072.0	2108.0	548.0	101.8%
البحرين ⁽¹⁾	537.0	1576.0	34.1%	6184.0	25.5%	489.0	2837.0	4413.0	489.0	1087.0	25.5%	1576.0	537.0	1261.0-	55.6%
تونس	390.0	5758.0	6.8%	20013.0	28.8%	5688.0	8354.0	14112.0	5688.0	70.0	28.8%	5758.0	390.0	2596.0-	68.9%
الجزائر	146.0	10055.0	1.5%	47350.0	21.2%	4085.0	8545.0	18600.0	4085.0	5970.0	21.2%	10055.0	146.0	1510.0	117.7%
جيبوتي	0.0	59.0	0.0%	513.0	11.5%	59.0	264.0	323.0	59.0	.	11.5%	59.0	0.0	205.0-	22.3%
السعودية	4938.0	38822.0	12.7%	128377.0	30.2%	6842.0	30013.0	68835.0	6842.0	31980.0	30.2%	38822.0	4938.0	8809.0	129.4%
السودان	201.0	596.0	33.7%	10161.0	5.9%	596.0	1925.0	2521.0	596.0	.	5.9%	596.0	201.0	1329.0-	31.0%
سوريا	805.0	2897.0	27.8%	16150.0	17.9%	1577.0	3887.0	6784.0	1577.0	1320.0	17.9%	2897.0	805.0	990.0-	74.5%
الصومال	166.0	182.0	91.2%	0.0	0.0%	182.0	337.0	519.0	182.0	.	0.0%	182.0	166.0	155.0-	54.0%
العراق	307.0	3976.0	7.7%	79530.0	5.0%	0.0	903.0	4879.0	0.0	6790.0	5.0%	3976.0	307.0	3073.0	0.0%
عمان	747.0	5519.0	13.5%	14162.0	39.0%	1659.0	5826.0	11345.0	1659.0	3860.0	39.0%	5519.0	747.0	307.0-	94.7%
قطر	235.0	5010.0	4.7%	10460.0	47.9%	1900.0	5200.0	10210.0	1900.0	3110.0	47.9%	5010.0	235.0	190.0-	96.3%
الكويت	400.0	9619.0	4.2%	25323.0	38.0%	1229.0	8619.0	18238.0	1229.0	8390.0	38.0%	9619.0	400.0	1000.0	111.6%
لبنان	324.0	661.0	49.0%	16168.0	4.1%	661.0	7060.0	7721.0	661.0	.	4.1%	661.0	324.0	6399.0-	9.4%
ليبيا ⁽⁴⁾	455.0	6376.0	7.1%	31205.0	20.4%	236.0	6492.0	12868.0	236.0	6140.0	20.4%	6376.0	455.0	116.0-	98.2%
مصر	496.0	4403.0	11.3%	82710.0	5.3%	2675.0	16079.0	20482.0	2675.0	1728.0	5.3%	4403.0	496.0	11676.0-	27.4%
المغرب	285.0	7144.0	4.0%	35546.0	20.1%	7144.0	10274.0	17418.0	7144.0	.	20.1%	7144.0	285.0	3130.0-	69.5%
موريتانيا	6.0	556.0	1.1%	981.0	56.7%	556.0	615.0	1171.0	556.0	.	56.7%	556.0	6.0	59.0-	90.4%
اليمن	165.0	1497.0	11.0%	5992.0	25.0%	77.0	2167.0	3664.0	77.0	1420.0	25.0%	1497.0	165.0	670.0-	69.1%
المجموع	13370	137254	9.7% ⁽³⁾	585497	26.3% ⁽³⁾	55385.0	153750.0	291004.0	55385.0	81869	26.3% ⁽³⁾	137254	13370	16496.0-	87.4% ⁽³⁾

المصدر: صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، تموز (يوليو) 2000.

* تختلف الصادرات العربية البينية بحسب صندوق النقد الدولي بشكل لفت عن إحصاءات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، فبلغ للأردن 387 مليون دولار مقابل 659 مليوناً، وللسعودية 2563 مليون دولار مقابل 4938 مليوناً، وللكويت 82 مليون دولار مقابل 400 مليوناً، وغيره.

(3) ما عدا صادرات العراق والصومال وجيبوتي.

(1) دون احتساب كامل صادرات النفط.

(2) غير مكتملة.

جدول رقم (3)

بعض مؤشرات التجارة الخارجية العربية 1999*

(مليون دولار)

البلد	الصادرات العربية البينية	الصادرات الخارجية	اجمالي الصادرات	نسبة الصادرات البينية الى اجمالي الصادرات (%)	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الصادرات البينية الى الناتج المحلي الإجمالي (%)	الصادرات البينية	الصادرات الخارجية	اجمالي الصادرات	نسبة الصادرات البينية الى اجمالي الصادرات (%)	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الصادرات البينية الى الناتج المحلي الإجمالي (%)	الصادرات البينية	الصادرات الخارجية	اجمالي الصادرات	نسبة الصادرات البينية الى اجمالي الصادرات (%)	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الصادرات البينية الى الناتج المحلي الإجمالي (%)
الأردن	591	1435	1435	41.2%	7588	18.9%	5163	3728	1435	41.2%	7588	18.9%	5163	3728	1435	41.2%	7588	18.9%
الإمارات	2172	35839	24539	8.9%	52134	68.7%	68297	32458	24539	8.9%	52134	68.7%	68297	32458	24539	8.9%	52134	68.7%
البحرين (1)	530	1535	171	-	6621	23.2%	3886	2351	171	-	6621	23.2%	3886	2351	171	-	6621	23.2%
تونس	407	5881	5471	7.4%	21053	27.9%	14379	8498	5471	7.4%	21053	27.9%	14379	8498	5471	7.4%	21053	27.9%
الجزائر	259	12452	4524	5.7%	47858	26.0%	21544	9092	4524	5.7%	47858	26.0%	21544	9092	4524	5.7%	47858	26.0%
جيبوتي	0	69	69	0.0%	526	13.1%	360	291	69	0.0%	526	13.1%	360	291	69	0.0%	526	13.1%
السعودية	5023	48356	5169	97.2%	139206	34.7%	76388	28032	5169	97.2%	139206	34.7%	76388	28032	5169	97.2%	139206	34.7%
السودان	255	756	756	33.7%	10321	7.3%	2138	1382	756	33.7%	10321	7.3%	2138	1382	756	33.7%	10321	7.3%
سوريا	727	3464	1548	47.0%	17654	19.6%	7296	3832	1548	47.0%	17654	19.6%	7296	3832	1548	47.0%	17654	19.6%
الصومال	169	187	187	90.4%	0	-	547	360	187	90.4%	0	-	547	360	187	90.4%	0	-
العراق	396	5128	0	0.0%	81916	6.3%	6357	1229	0	0.0%	81916	6.3%	6357	1229	0	0.0%	81916	6.3%
عمان	958	7076	1391	68.9%	15634	45.3%	13088	6012	1391	68.9%	15634	45.3%	13088	6012	1391	68.9%	15634	45.3%
قطر	309	6570	2737	11.3%	11647	56.4%	13410	6840	2737	11.3%	11647	56.4%	13410	6840	2737	11.3%	11647	56.4%
الكويت	412	12277	1915	21.5%	29574	41.5%	19896	7619	1915	21.5%	29574	41.5%	19896	7619	1915	21.5%	29574	41.5%
لبنان	295	677	677	43.6%	16491	4.1%	6884	6207	677	43.6%	16491	4.1%	6884	6207	677	43.6%	16491	4.1%
ليبيا (2)	460	7165	-	-	31056	23.1%	12728	5563	-	-	31056	23.1%	12728	5563	-	-	31056	23.1%
مصر	546	5237	2682	20.4%	88964	5.9%	21918	16681	2682	20.4%	88964	5.9%	21918	16681	2682	20.4%	88964	5.9%
المغرب	296	7373	7373	4.0%	35136	21.0%	18178	10805	7373	4.0%	35136	21.0%	18178	10805	7373	4.0%	35136	21.0%
موريتانيا	6	515	515	1.2%	938	54.9%	1095	580	515	1.2%	938	54.9%	1095	580	515	1.2%	938	54.9%
اليمن (2)	172	2381	239	72.0%	6772	35.2%	4384	2003	239	72.0%	6772	35.2%	4384	2003	239	72.0%	6772	35.2%
المجموع	13983	164373	51577	26.1% ⁽³⁾	621089	(3)29.5%	317936	153563	51577	26.1% ⁽³⁾	621089	(3)29.5%	317936	153563	51577	26.1% ⁽³⁾	621089	(3)29.5%

المصدر: صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، تموز (يوليو) 2000

*تقديرات أولية

** تختلف الصادرات العربية البينية بحسب صندوق النقد الدولي بشكل لافت عن إحصاءات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، فتبلغ للأردن 392 مليون دولار مقابل 591 مليوناً، وللسعودية 2661 مليون دولار مقابل 5023 مليوناً وللكويت 8 مليون دولار مقابل 412 مليوناً، وغيره.

(1) دون احتساب كامل صادرات النفط (3) ما عدا صادرات العراق والصومال وجيبوتي

(2) غير مكتملة

جدول رقم (4)
الصادرات البينية للبلاد العربية*
(مليون دولار أمريكي)

نسبة النمو (%)		القيمة			
1999/1998	1998/1997	1999	1998	1997	
1.3%	4.7%-	391.7	386.7	405.6	الأردن
7.6%	2.2%	1952	1814	1775	الإمارات
1.9%-	4.2%	516	525.8	504.5	البحرين
81.9%	8.5%-	606	333.1	364	تونس
20.1%	41.2%-	146.2	121.7	207	الجزائر
2.8%	16.6%	47.6	46.3	39.7	جيبوتي**
3.8%	39.9%-	2661	2563	4265	السعودية
2.9%	2.0%-	204.4	198.6	202.6	السودان
6.5%-	6.5%-	749.9	801.7	857.5	سوريا
1.0%-	13.4%	161.8	163.4	144.1	الصومال
15200.0%	99.9%-	15.3	0.1	86.9	العراق
8.5%	278.4%	789.4	727.3	192.2	سلطنة عُمان
7.6%	1.6%-	233.4	216.9	220.4	قطر
90.2%-	14.6%-	8	82	96	الكويت
9.1%-	1.6%	308.7	339.7	334.2	لبنان
28.5%	13.9%-	725.9	564.8	656	ليبيا
8.8%	16.3%	506	465	400	مصر
10.4%	21.5%-	237	214.6	273.4	المغرب
26.1%	12.2%	5.8	4.6	4.1	موريتانيا
38.6%-	94.2%	101.3	164.9	84.9	اليمن
6.5%	12.4%-	10367.4	9734.2	11113.1	المجموع

* غير مكتملة.

** مستقاة من إحصاءات الشريك التجاري.

المصدر: صندوق النقد الدولي، اتجاه إحصاءات التجارة الخارجية، آذار (مارس) وحزيران (يونيو) 2000.

جدول رقم (5)

الصادرات العربية البنينية لعام 1999*

(مليون دولار أميركي)

الصادرات من الى	الأردن	الامارات	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	السودان	سوريا	الصومال	العراق	عُمان	قطر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن
الأردن	-	23.0	-	-	-	143.0	24.9	44.6	-	؟	4.8	9.7	-	27.6	12.3	31.0	-	-	3.2
الامارات	-	-	124.4	-	...	764.0	7.1	35.8	26.3	-	686.1	124.4	-	69.0	-	36.0	-	-	11.2
البحرين	14.4	86.0	-	-	-	183.0	-	6.4	1.6	-	9.4	6.8	...	13.6	-	9.0	-	-	0.5
تونس	11.4	-	11.5	-	64.2	70.0	9.8	6.6	-	15.3	1.6	-	8.0	5.8	72.0	69.0	1.8	0.2	
الجزائر	10.9	-	5.3	63.0	-	27.0	-	78.5	-	-	-	-	-	3.4	7.0	10.0	2.0	-	
جيبوتي	-	-	15.5	-	-	26.0	-	-	0.3	-	-	-	-	-	-	-	-	-	11.1
السعودية	219.1	415.0	263.7	25.0	...	-	106.6	228.2	99.1	-	74.0	78.4	-	84.6	1.3	146.0	59.0	...	32.6
السودان	20.1	-	...	-	-	137.0	-	10.1	-	-	2.4	0.1	-	3.0	266.8	31.0	-	-	0.4
سوريا	16.7	29.0	5.6	4.0	1.4	82.0	6.0	-	-	-	-	3.5	...	49.4	16.6	55.0	-	-	0.7
الصومال	-	10.0	-	-	-	26.0	0.6	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	8.2
العراق	؟	-	...	10.0	-	-	-	-	-	-	-	-	-	...	-	-	-	-	...
عُمان	-	1117.0	30.6	-	-	144.0	-	-	-	-	-	-	-	2.3	-	-	-	...	0.7
قطر	30.2	163.0	41.6	-	-	-	-	10.9	-	-	-	-	-	9.1	-	-	-	-	0.1
الكويت	-	-	...	-	-	-	-	...	-	-	-	-	-	...	-	-	-	-	...
لبنان	35.7	66.0	-	9.0	-	111.0	9.2	261.6	-	-	2.8	4.0	...	-	46.0	-	-	-	0.6
ليبيا	-	-	0.4	388.0	9.2	3.0	6.9	15.1	0.0	-	-	-	-	16.9	-	73.0	99.0
مصر	18.3	43.0	9.6	49.0	2.2	409.0	24.8	31.0	0.2	-	0.5	5.5	-	17.8	73.2	-	-	2.0	31.8
المغرب	-	-	...	58.0	69.2	307.0	-	10.0	-	-	-	-	-	2.7	22.5	-	-	-	...
موريتانيا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	...
اليمن	14.9	-	7.8	-	-	229.0	8.5	11.1	34.3	...	7.8	1.0	...	3.5	0.4	-	-	-	-
المجموع	391.7	1952.0	516.0	606.0	146.2	2661.0	204.4	749.9	161.8	15.3	789.4	233.4	8.0	308.7	725.9	506.0	237.0	5.8	101.3

* غير مكتملة.

المصدر: صندوق النقد الدولي، اتجاهات احصاءات التجارة الخارجية، حزيران (يونيو) 2000.

جدول رقم (6)

الصادرات العربية البينية لعام 1998*

(مليون دولار أمريكي)

الصادرات من الى	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	السودان	سوريا	الصومال	العراق	عُمان	قطر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن
الأردن	-	23.0	-	-	-	140.0	23.6	42.2	-	؟	4.9	9.4	-	26.1	12.3	30.0	-	-	3.0
الإمارات	-	-	127.8	-	...	702.0	7.3	36.7	27.0	-	630.4	114.3	-	70.9	-	37.0	-	-	11.5
البحرين	13.6	86.0	-	-	-	185.0	-	6.0	1.6	-	9.5	6.9	11.0	12.9	-	9.0	-	-	0.5
تونس	5.8	-	10.5	-	39.9	39.0	4.4	15.7	-	15.3	0.9	-	8.0	0.0	31.0	41.4	0.6	0.2	
الجزائر	11.2	-	5.4	23.8	-	24.0	-	80.7	-	-	-	-	-	3.5	8.0	10.7	2.1	-	
جيبوتي	-	-	14.7	-	-	26.0	-	-	0.3	-	-	-	-	-	-	-	-	-	10.4
السعودية	225.1	381.0	271.1	22.8	...	-	109.6	234.5	101.9	-	68.0	72.0	-	87.0	1.2	150.0	60.6	...	33.5
السودان	19.0	-	...	-	-	139.0	-	9.6	-	-	2.4	0.1	-	2.8	269.0	29.0	-	-	0.4
سوريا	15.8	29.0	5.3	2.2	1.4	83.0	5.7	-	-	-	-	3.6	9.0	46.7	16.7	52.0	-	-	0.6
الصومال	-	10.0	-	-	-	26.0	0.6	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	7.7
العراق	؟	-	...	12.4	-	-	-	-	-	-	-	-	-	7.5	-	-	-	-	5.4
عُمان	-	1026.0	31.4	-	-	133.0	-	-	-	-	-	-	-	2.4	-	-	-	...	0.7
قطر	31.1	149.0	42.8	-	-	-	-	11.2	-	-	-	-	-	9.4	-	-	-	-	0.1
الكويت	-	-	...	-	-	-	-	52.7	-	-	-	-	-	30.3	-	-	-	-	60.3
لبنان	33.8	67.0	-	5.6	-	111.0	8.7	247.5	-	-	2.8	4.1	9.0	-	14.7	44.0	-	-	0.5
ليبيا	-	-	0.3	202.4	8.4	3.0	7.1	15.6	0.0	-	-	-	-	17.4	-	75.0	101.9
مصر	17.2	43.0	9.1	27.0	2.2	412.0	23.5	29.3	0.2	-	0.5	5.5	-	16.8	73.8	-	-	1.9	30.1
المغرب	-	-	...	36.9	69.8	310.0	-	9.5	-	-	-	-	-	2.6	22.7	-	-	-	...
موريتانيا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	...
اليمن	14.1	-	7.4	-	-	230.0	8.1	10.5	32.4	0.1	7.9	1.0	45.0	3.4	0.4	-	-	-	-
المجموع	386.7	1814.0	525.8	333.1	121.7	2563.0	198.6	801.7	163.4	0.1	727.3	216.9	82.0	339.7	564.8	465.0	214.6	4.6	164.9

* غير مكتملة.

المصدر: صندوق النقد الدولي، اتجاهات احصاءات التجارة الخارجية، آذار (مارس) 2000.